الأمم المتحدة A/55/PV.83

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٨٣**

الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الاحتفال بالذكرى الأربعين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تحتفل الجمعية العامة، صباح اليوم، بموجب القرار ٥٥/٤١٠، الذي اعتمد في الجلسة العامة الحادية والستين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بالذكرى الأربعين لإقرار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وذلك في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال.

تحتفل الجمعية العامة اليوم بالذكرى الأربعين لإقرار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. إن هذا الإعلان، جنبا إلى جنب مع الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قد وضع الأساس لدور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في إعلاء مبدأ حق تقرير المصير.

في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، ذكر ممثل كمبوديا لدى عرضه مشروع القرار الذي يتضمن هذا الإعلان أن مقدمي المشروع كانوا حريصين على أن يكون الإعلان خطوة أخرى إلى الأمام في عملية تحرير الشعوب. كما أكد أيضا ضرورة تأييد جميع البلدان المعنية لهذا الإعلان بغية تأمين التنمية السلمية والحرية لكافة الشعوب التي لم تكن قد حصلت بعد على الاستقلال.

إن الجمعية العامة التي كانت تضم في ذلك الحين من ٩٩ دولة من الدول الأعضاء، قد اعتمدت الإعلان بأغلبية ساحقة. وفي غضون عام، أنشأت الجمعية لجنة لرصد تنفيذ هذا الإعلان، وفي عام ١٩٦٢، أصدرت قائمة أولية تتضمن نحو ٦٤ من الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي والتي ينطبق عليها الإعلان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-78990 (A)
0078990

لقد أكد الإعلان الحاجة إلى وضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار بكافة أشكاله ومظاهره. وأعلنت الجمعية أن جميع الشعوب لها الحق في تقرير المصير، وبحكم هذا الحق، فيمكنها أن تقرر بحرية وضعها السياسي وأن تتابع بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعاما بعد عام، أعادت الجمعية التأكيد على المبادئ المكرسة في الميثاق، وأكدت مجددا أن على القوى التي تدير هذه الأقاليم مسؤولية خاصة للنهوض، في إطار نظام السلم والأمن الدوليين، برفاه سكان الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي والتي تقع تحت مسؤوليتها.

إن عضوية الأمم المتحدة بلغت أكثر من الضعف منذ اعتماد الإعلان. فهناك الآن ١٨٩ دولة عضو، وكان العديد من هذه الدول من قبل أقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي، وهي مدعوة الآن للاحتفال بذكرى إقرار هذه الوثيقة التاريخية والاعتراف بالحاجة الملحة إلى بلوغ هدفها المتمثل في القضاء على الاستعمار. وفي قمة الألفية التي انعقدت قبل ثلاثة أشهر، أعادت الدول الأعضاء التأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

واليوم، لا يزال هناك ١٧ إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ينطبق عليها الإعلان، وسوف تستمر الجمعية في إيلاء اهتمامها الكامل لهذه المسألة. ومن بين هذه الأقاليم مارست تيمور الشرقية حقها في تقرير المصير، واختارت طريق الاستقلال. وقبل نحو عام مضى، صوت شعب تيمور الشرقية، في استفتاء حر ونزيه، من أجل الاستقلال. ومنذ ذلك الحين، تجري العملية نحو المصالحة الوطنية وبناء الأمة بدعم من الأمم المتحدة. ويخضع هذا الإقليم حاليا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وهو يحقق خطوات كبرى نحو تهيئة الظروف اللازمة للاستقلال. وقد تابع المجتمع الدولي عن كثب هذه التطورات التاريخية في تيمور الشرقية والدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

لذلك، فمن دواعي سروري البالغ أن أعلن أنه بناء على دعوة السيد سيرجيو دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، سوف أقوم بزيارة تيمور الشرقية في مطلع العام المقبل. والهدف من زيارتي هو الوقوف على الحالة في تيمور الشرقية والاطلاع على عمل بعثة الأمم المتحدة على الطبيعة. وفي ضوء قمة الألفية، والمناقشات الجارية بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام، فإن هذه الزيارة ينبغي أن تكون محل اهتمام خاص، وذلك نظرا للطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد لعملية حفظ السلام التي تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وختاما، أود أن أؤكد أن الذكرى الأربعين لإقرار الإعلان، والتي تجيء في مطلع الألفية، تتيح لنا الفرصة ليس لاستعراض النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار فحسب، ولكن أهم من ذلك، أن نتطلع إلى الأمام وأن نؤكد التزامنا بتنفيذ هذه الأهداف وأن نضاعف جهودنا تحقيقا لهذه الغاية.

أعطي الكلمة الآن للسيد يونغجيان جين، وكيل الأمين العام بإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، الذي سيتلو رسالة من الأمين العام.

السيد جين (وكيل الأمين العام، إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): لغياب الأمين العام في الخارج، فقد طلب مني أن أدلي بالرسالة التالية بالنيابة عنه. ورسالة الأمين العام بمناسبة الذكرى الأربعين لإقرار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، تقرأ كما يلي:

”إن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمدته الجمعية العامة منذ ٤٠ عاما، كان بمثابة تأكيد عالمي لعملية تاريخية للتحرير والحرية والحكم الذاتي. فلم يكن الإعلان تعبيرا عن تأكيد الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكفاح الأقاليم المستعمرة من أجل التحرر فحسب، بل إنه أصبح كذلك أداة قوية يمكن من خلالها تأمين تنفيذ أحكام الميثاق فيما يتعلق بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي.

”إن نجاح الأمم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار يمكن أن نلاحظه بوضوح في هذه الجمعية ذاتها. فهناك أكثر من ٦٠ دولة من الدول الممثلة في هذه القاعة حصلت على استقلالها وانضمت للأمم المتحدة كدول ذات سيادة خلال العقود الأربعة التي انقضت منذ إقرار الإعلان. وبينما توجد أسباب تحملنا على الاحتفال، هناك أيضا ضرورة لأن نعي التحديات التي تنتظرنا، والأمم المتحدة تواجه مهمة استكمال تنفيذ الإعلان وجميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمة بشأن تصفية الاستعمار.

”وخلال العقد الماضي، قامت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بدور هام في استمرار التركيز على الأقاليم السبعة عشر المتبقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، إذ حاولت أن توفر محفلا للشعوب كيما يتسنى لها أن تعبر عن أفكارها وتطلعاتها بشأن مستقبلها.

”إن المبادئ التي تم الإعراب عنها بوضوح في الإعلان ترددت بقوة في فجر الألفية الجديدة. وبالرغم من كل ما أنجز، لا يزال يتعين تنفيذ الإعلان في بقية الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأغتنم هذه الفرصة لكي أكرر مناشدة الدول المعنية القائمة بالإدارة بأن تتعاون في هذا المسعى عن طريق مساعدة اللجنة الخاصة في الاضطلاع بالولاية الهامة التي أناطتها بها الجمعية العامة“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بيتر ديكنسون دونيغي، بابوا غينيا الجديدة، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

السيد دونيغي (بابوا غينيا الجديدة) (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) (تكلم بالانكليزية): تحتفل الجمعية العامة اليوم بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد القرار ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، الذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ويجسد هذا الإعلان التاريخي اقتناع المجتمع الدولي بأن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ينبغي أن تتمتع بالحقوق والحريات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبأن استمرار الاستعمار يتعارض مع المثل العليا للأمم المتحدة.

لقد ظلت الجمعية العامة، في هذه الأثناء، تحث الدول الأعضاء على الامتثال للإعلان الصادر عنها، وواصلت توجيه أعمال إنهاء الاستعمار. وقد أبقت الأمم المتحدة الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قيد الاستعراض الدائم من خلال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة كما اعتمدت قرارات محددة للتعجيل بالقضاء على الاستعمار.

ونحتفل اليوم بالذكرى السنوية الأربعين لصدور الإعلان في نفس الوقت الذي يشارف فيه العقد الدولي للقضاء على الاستعمار على نهايته. ومن المؤسف، أنه بعد مرور أربعة عقود، وبالرغم من النجاح الذي حققته الأمم المتحدة في جهودها من أجل تعزيز عملية إنهاء الاستعمار لا يزال الاستعمار قائما ولا أود أن أقلل من التحديات الماثلة، إلا أن اللجنة الخاصة ما زالت مقتنعة بأن التقدم صوب تنفيذ الإعلان ممكن؛ بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة، ولذلك ينبغي الاستمرار في الجهود الرامية إلى إقامة حوار هادف ومستدام وتكثيفها.

وما برح التأييد الكاسح لعملية إنهاء الاستعمار مستمرا بشدة. وكثير من البلدان، ومنها بلدي، التي حصلت على الاستقلال بفضل يقظة الأمم المتحدة، موجودة في الجمعية العامة الآن، وتحتفل باعتماد الإعلان الذي أعطى قوة دفع متجددة لقضية إنهاء الاستعمار.

والرسالة التي تبعث بها اللجنة الخاصة للمجتمع الدولي وللأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بهذه المناسبة هي رسالة واضحة تماما وفحواها: أننا سنواصل العمل للاضطلاع بالولاية التي عهدت بها الجمعية العامة إلينا، والتي تكرر التأكيد عليها وتعزيزها بقرارات الجمعية ومقرراتها المتتالية، إلى أن يتم تحقيق الأهداف التي توخاها الإعلان.

السيد باكونياريفو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية التي ترأسها مدغشقر لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يشرفني أن أتكلم اليوم بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال المعنون ”الاحتفال بالذكرى الأربعين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة“ وهذا الإعلان الذي اعتمدته الأمم المتحدة بموجب قرارها ١٥١٤ (د-١٥) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، كان علامة بارزة في تاريخ العلاقات الدولية وهو يعبر عن التزام المجتمع الدولي بأهداف ومقاصد الميثاق، بما في ذلك حق الشعوب في تقرير المصير.

وتتسم هذه الذكرى السنوية بأهمية خاصة لأفريقيا، التي دفعت ثمنا فادحا أكثر من جميع القارات نتيجة للاستعمار. والواقع أنه عندما تشكلت الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، لم تكن هناك سوى أربع دول أفريقية بوسعها الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية كدول مستقلة. أما بقية القارة الأفريقية فكانت لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية.

وعلاوة على ذلك، فإن ثلثي الدول الحالية الأعضاء في الأمم المتحدة، كانت قد حصلت على استقلالها بعد عندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وفي الوقت الحالي، ما برح هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تطالب بحريتها وحقها في تقرير المصير. وتشهد هذه الحقائق على أنه بذلت جهود لا يمكن إنكارها من أجل إنهاء الاستعمار، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

ونود، في هذا الصدد، أن نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة، وللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالذات للجهود التي بذلت بغية تنفيذ القرار ١٥١٤ (د-١٥) في جميع الأقاليم المشمولة بالإعلان، بهدف إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره، بسرعة وبدون قيد أو شرط، تطبيقا للمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة وبموجب الإعلان، ولتنظيم حلقات دراسية إقليمية أتاحت تقييم منجزات العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار الذي اعتمد بقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛ والتخطيط لاستراتيجية الأمم المتحدة وأنشطتها المقبلة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار.

ونود أن نشيد بحرارة بالمناضلين الشجعان الذين كتبوا تاريخ نضالهم الكامل في رسائل مكتوبة بالدم، وضحوا بأرواحهم.

وقد انقضت أربعون سنة منذ اعتماد الإعلان الذي نحتفل بذكراه السنوية اليوم؛ ولكن من المؤسف أنه يتعين علينا أن نلاحظ أن كثيرا من المشاكل الموجودة منذ القرن الماضي قد تظل موجودة في القرن الجديد. وإنهاء الاستعمار أحد هذه المشاكل الكثيرة.

وبينما تحقق تقدم هائل فيما يتعلق بالقضاء على الاستعمار خلال العقد الماضي، ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله لضمان القضاء التام على هذا الوبال. وتقتضي ممارسة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لحقوقها الثابتة، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الجذرية الصغيرة النامية وقطاعاتها الاجتماعية الهشة، مواصلة جهودنا وتوطيدها حتى يتسنى للأمم المتحدة استكمال أعمال إنهاء الاستعمار.

ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يتعين علينا مواجهته خلال العقد القادم ٢٠٠١-٢٠١٠، وفي هذا الاحتفال، في إنجاز الجهود التي بُذلت خلال العقد الماضي لكفالة أن يتحرر العالم في القرن الجديد من نير الاستعمار.

ووفقا لما جاء في إعلان الألفية الذي اعتمده مؤخرا جميع زعماء العالم في القرار ٥٥/٢، فإننا

> ”مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وإننا نكرس أنفسنا مجددا لدعم كل الجهود الرامية إلى دعم المساواة بين جميع الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ... وحق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير“. (الفقرة ٤)

ويحدونا الأمل في أن تضاعف الدول الأعضاء خلال العقد الجديد جهودها المبذولة سواء في الوكالات المتخصصة أو في الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لكفالة تنفيذ الإعلان وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع تنفيذا كاملا وفعالا.

وعسى أن تضفي هذه المناسبة طاقة جديدة على كفاحنا المشترك من أجل تمتع الجميع بالاحترام العام والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، دون اعتبار للعرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين. كما نأمل أن تعزز هذه الجلسة التذكارية التزامنا إزاء قيم الأمم المتحدة ومُثلها العليا بإيجاد عالم يظلله السلام والإنصاف والعدل.

السيد انخاسايخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أخاطب هذه الهيئة بوصفي رئيسا للمجموعة الآسيوية عن شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في مناسبة لها أهمية خاصة بالنسبة لنا، ألا وهي الاحتفال بمرور أربعين عاما على اعتماد الإعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

ومن حُسن حظنا أن تكون مداولاتنا بشأن الاحتفال بذكرى مرور أربعين عاما على اعتماد الإعلان في بداية الألفية الجديدة، بينما تقوم منظمتنا بتقييم الإجراءات الماضية التي اتخذتها في جميع مجالات عملها بما في ذلك إنهاء الاستعمار، الذي أكدت الجمعية العامة رسميا بشأنه من جديد التزامها القوي بحق الشعوب في تقرير المصير. وقد تسارع إنهاء الاستعمار في أنحاء العالم في غضون العقود الأربعة الماضية منذ اعتمدت الجمعية العامة هذه الوثيقة الهامة. وأسطع دليل على هذا هو وجود هذا العدد الكبير من الدول التي كانت تخضع سابقا للاستعمار في الجمعية العامة.

وقد عززت الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهداف الإعلان ببدئها في عام ١٩٩٠ عقدا دوليا

للقضاء على الاستعمار. وقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الإعلان بجهود هائلة في هذا السبيل على مر العقود الماضية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للجنة الخاصة ولرئيسها، السفير بيتر دونيغي ممثل بابوا غينيا الجديدة، على ما أبدياه من التزام بارز وعلى جهودهما التي لا تفتر تنفيذا لولاية اللجنة.

وعلى الرغم من التقدم اللافت للأنظار الذي تم تحقيقه منذ اعتماد الإعلان وإنشاء اللجنة الخاصة، لم تكتمل بعد تماما عملية إنهاء الاستعمار. ولا يسعنا إغفال أن ١٧ حالة من حالات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ما زالت قيد الاستعراض من جانب اللجنة الخاصة. ومن واجب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره وضع حد نهائي للاستعمار. ويرتبط إحراز التقدم في إنهاء الاستعمار ارتباطا وثيقا بحماية حق شعوب الأقاليم المذكورة آنفا في تقرير المصير وإعمال هذا الحق. ويتطلب هذا تضافرا بين جهود الأمم المتحدة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بإدارتها.

وأغلب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي من الجزر الصغيرة التي تواجه مشاكل فريدة في نوعها ناشئة عن صغر حجمها وقلة عدد سكانها، وشح مواردها الطبيعية، وتعرُّضها للكوارث الطبيعية. و لذلك يجب أن يكون المجتمع الدولي حساسا إزاء احتياجاتها ومتجاوبا مع طلبات المساعدة التي تقدمها. وفي هذا الصدد، فإن للدور الذي تضطلع به برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أهمية قصوى للتعجيل بإحراز تقدم في قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اعتمدت اللجنة الخاصة في تموز/يوليه الماضي قرارا تقترح فيه أن تعلن الدورة الحالية للجمعية العامة العقد الممتد من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار. ويراودنا أمل جدي في أن يزيد إعلان هذا العقد الثاني من السرعة التي تجري بها عملية إنهاء الاستعمار والنجاح في إنجازها. فهذا هدف، وتحد دائم وهو هدف لا بد من السعي إلى تحقيقه دون توقف ما دامت هناك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

بعد أيام قليلة، ستحتفل شعوب العالم في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بالذكرى الأربعين لاعتماد الجمعية العامة وثيقة ذات أهمية تاريخية، هي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ومن المهم في احتفالنا بهذه المناسبة اليوم أن نركِّز على الدور البارز الذي أدته تلك الوثيقة في تاريخ البشرية وتاريخ الأمم المتحدة.

فقد كان ذلك الإعلان هو الذي وضع المبدأ الأساسي المتمثل في تقرير المصير، الذي لا يزال إحدى ركائز العلاقات الدولية المعاصرة. كما بدأ هذا الإعلان عملية إنهاء الاستعمار، التي مكّنت كثيرا من الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة خيار الحرية في تقرير وضعها السياسي والحرية في السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رغم صغر حجمها وقلة سكانها وبعدها الجغرافي ومواردها الطبيعية المحدودة.

وإذا ما استعرضنا الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة على مدى العقود الأربعة الماضية منذ اعتماد هذا الإعلان لوجدنا ما يحملنا على الاعتقاد بأن إنهاء الاستعمار هو من أهم منجزات هذه المنظمة. والواقع أن النجاحات التي تحققت في متابعة هذه العملية معروفة تماما. واسمحوا لي أن أذكر ببعض منها. إن عشرات المستعمرات السابقة، التي يقطنها أكثر من ٨٠ مليون نسمة، نالت استقلالها بعد انتظار طويل. ومارست كل الأقاليم الأحد عشر التي كانت مشمولة بالوصاية حقها في تحقيق المصير بنيلها الاستقلال أو

الارتباط الحر بدولة مستقلة. وبفضل جهود أسرة الأمم المتحدة التي لا تكل في سبيل تنفيذ هذه الوثيقة، تم تزويدها بعدد جوهري من الأعضاء الجدد، وأصبحت منظمة عالمية فريدة ذات طابع عالمي.

وفي ذات الوقت، مهما كانت نتيجة العملية التي أطلقها الإعلان مشجعة، فإن الحاجة واضحة إلى تكثيف جهودنا المشتركة للوصول به إلى نهايته المنطقية. وينبغي للمرء ألا ينسى أن الأمم المتحدة تظل مسؤولة عن ١٧ من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي لا تزال تعمل جاهدة على تقرير مستقبلها.

وتعرب مجموعة دول أوروبا الشرقية عن أملها في أن يسهم إعلان الجمعية العامة للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار في القضاء نهائيا على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره. ونرى أيضا أن اللجنة الخاصة المعنية بالإعلان ستواصل الاضطلاع بالتزامها الباسل بأن نخلف آخر بقايا العهد الاستعماري وراءنا.

قبل ثلاثة أشهر بالضبط اعتمد رؤساء الدول والحكومات، المجتمعون في مؤتمر قمة الألفية، إعلان الألفية الذي تعهدوا فيه بتكريس أنفسهم من جديد لدعم كل الجهود الرامية إلى دعم حق تقرير المصير للشعوب التي لم تحصل بعد على قدر كامل من الحكم الذاتي. وبالتالي فإن المبادئ والأهداف السامية المودعة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر قبل ٤٠ سنة وجدت مرة أخرى دعما راسخا.

وفي هذا الصدد، من المهم في السنوات المقبلة أن يضاعف جميع أعضاء الأمم المتحدة جهودهم تجاه بلوغ الهدف النهائي لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بغية تحقيق القضاء الكامل والسريع على الاستعمار. فلنعمل معا لتحقيق هذه الغاية.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): يشرف وفدي أن يخاطب الجمعية، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمناسبة الاحتفال بذكرى حدث ذي أهمية خاصة للأمم المتحدة هو الذكرى الأربعون لصدور إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

هذه الذكرى بالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ذات أهمية ورمزية مزدوجة. فمن بين الأعضاء الـ ٣٣ في مجموعتنا، ١٢ عضوا كانوا في قائمة الجمعية العامة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ١٩٦٠.

وجرت عملية تكامل في منطقتنا كما هي الحالة في مناطق قليلة أخرى في العالم. وما كان في البداية أمريكا اللاتينية فقط جرى إثراؤه تدريجيا بإضافة بلدان منطقة البحر الكاريبي التي نالت استقلالها ودخلت الأمم المتحدة كدول أعضاء. واليوم، يمكننا أن نشهد على إخاء ووحدة مجموعتنا.

وقد اضطلعت منطقتنا بدور رئيسي في العملية العظيمة المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي حفزتها الأمم المتحدة، حتى قبل الإعلان الشهير لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. والواقع أن جمهوريات أمريكا اللاتينية ظهرت، في المفاوضات بشأن ميثاق سان فرانسيسكو، بوصفها صوت من لم يكن لهم صوت حينذاك، وظلت منذ عام ١٩٤٥ تناضل من أجل ممارسة حق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار المفروض على الشعوب الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

ومما يدعو للأسف أنه لا يزال هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي في قائمة الأمم المتحدة، ٨ منها تقع في القارة الأمريكية. ويتعين على اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء

الاستعمار مواصلة عملها حتى تتحرر تلك الأقاليم من الاستعمار.

في أغلبية الأقاليم التي لا تزال مدرجة في القائمة، ينبغي أن تتمكن شعوبها من ممارسة حقها في تقرير المصير وبالتالي أن تتمكن بحرية من اختيار الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر بدولة مستقلة.

توجد في القائمة أيضا حالات خاصة مثل النزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس، الواقعة في قارتنا. وينبغي أن تحل هذه المسألة من خلال المفاوضات بين حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، نود أيضا أن نشير إلى أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار اعتمدت أخيرا، بتوافق الآراء، في هذه السنة، ولأول مرة، قرارا بشأن بورتوريكو، يكرر التأكيد، ضمن أمور أخرى، على أن الشعب البورتوريكي يشكل أمة أمريكية لاتينية وكاريبية لها هويتها الوطنية التي لا لبس فيها.

ويحدونا الأمل أن تحرز اللجنة الخاصة في السنوات المقبلة تقدما جوهريا في استعراضها لحالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي أن نتذكر أن اللجنة الخاصة قررت في عام ١٩٩٨ أن تشرع في إجراء استعراض حاسم لعملها. وقد اكتمل ذلك الاستعراض في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، عندما أكملت اللجنة الخاصة وضع تفاصيل برنامج عمل غير رسمي يمكن أن يستخدم نموذجا يطبق على الأقاليم المعنية على أساس كل حالة على حدة.

وينبغي بالضرورة أن تقدم الدول القائمة بالإدارة الدعم للجنة الخاصة، بعد أن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب مطامح سكان الأقاليم بغية وضع برامج العمل الخاصة بكل إقليم خلال سنة ٢٠٠١ وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

أخيرا، ولكل الأسباب المبينة أعلاه، تود مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعرب عن تأييدها لإعلان الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٠ بوصفها العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

السيدة سونيه باسكويت (أندورا) (تكلمت بالإنكليزية): يسر مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن نحتفل بالذكرى الأربعين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

(تكلمت بالاسبانية)

لقد شهدت الستينيات بروز عدد كبير من الدول إلى الوجود في جميع أرجاء العالم. وبالتالي أُثريت رؤيتنا للكوكب الأرضي حينما بدأنا نأخذ في الاعتبار الأصوات الأخرى والرؤى الأخرى. وعاد هذا بالفائدة أيضا على هذه الدار – الأمم المتحدة – التي اكتسبت نسيجا خاصا متنوعا من الشعوب، وهي الميزة التي تجعل المنظمة، لا سيما الجمعية العامة، كيانا فريدا يتمتع فيه جميع الأعضاء بالتمثيل على قدم المساواة.

وتعرب مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى عن التزامها تجاه جميع الشعوب الخارجة من عهد الاستعمار. ونتمنى لها تحقيق التنمية الكاملة، في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

(تكلمت بالفرنسية)

ومع بزوغ فجر الألفية الثالثة، بزغ فجر عالم جديد. مع ذلك، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل أهمية التاريخ. فليس ثمة شك في أن الدول سواسية أمام القانون، ولكن علينا الآن أن نعمل بشكل متوازن ومسؤول وداعم من أجل

القضاء على أوجه عدم الإنصاف المترسخة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد أبرزت قمة الألفية، التي انعقدت مؤخرا، الصعوبات والتحديات الماثلة أمامنا. وإنني على ثقة بأن دول مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى وهي مجموعة إقليمية تضم بلدانا ذات اقتصادات متقدمة، سيكون بوسعها أن تواجه تحدي عصرنا وأن تحقق آمال كوكبنا.

(تكلمت بالانكليزية)

خلال العقد الأخير، شهدنا بعض التطورات الإيجابية ذات الصلة بتصفية الاستعمار، وقع أحدثها في عام ١٩٩٩، عندما اختار شعب تيمور الشرقية الطريق إلى الاستقلال. ولا يزال التقدم محدودا، وإن كان يحدونا الأمل في أن يتسنى عمل المزيد خلال السنوات المقبلة. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة وأن نتلمس في روح الحرية التي سرت في العالم قبل ٤٠ عاما، الإلهام والأمل في بناء عالم جديد تكون فيه الدول متساوية في الحقوق والمسؤوليات ومستويات التنمية. وعلينا أن نتجاوز الاستقلال السياسي وأن نتوجه نحو التكافل القائم على المساواة والإنصاف. وهذا هدف عزيز علينا في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نختتم الاحتفال بالذكرى الأربعين لإقرار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠٠٠ (A/55/23 (الأجزاء الأول إلى الثالث))

تقارير الأمين العام (A/55/72 و Corr.1 و A/55/303، و A/55/497)

مشاريع قرارات (A/55/L.58، و A/55/23 (الجزء الثالث)، الفصل الثالث عشر، زاي – الفقرة ٧ وحاء – الفقرة ٨)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، السيد فيصل مقداد، من الجمهورية العربية السورية، لكي يعرض تقرير اللجنة.

السيد مقداد (سوريا) (مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) (تكلم بالانكليزية): بصفتي مقررا للجنة، يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، كيما تنظر فيه الجمعية العامة. ويرد التقرير في الوثيقة A/55/23 (الأجزاء الأول إلى الثالث)، ويغطي التقرير أعمال اللجنة الخاصة خلال عام ٢٠٠٠.

هذا التقرير يتم تقديمه بموجب الفقرة ٨ من القرار ٩١/٥٤، فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقد طلبت الجمعية من اللجنة الخاصة أن تستمر في السعي لإيجاد السبل المؤاتية للتنفيذ الفوري والكامل للإعلان، والاضطلاع بالأعمال التي اعتمدتها الجمعية فيما يتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار في كل الأقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال.

يتألف تقرير اللجنة الخاصة من ثلاثة أجزاء. وترد كل توصياتها للجمعية العامة في الجزء الثالث من التقرير.

الجزء الأول يتضمن الفصول الاستهلالية العامة، التي تصف الهيكل التنظيمي للجنة والأنشطة التي اضطلعت بها

بشأن كافة الموضوعات التي عهدت إليها، وعلاقاتها مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية. كما أنه يسرد أعمال اللجنة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية. وأود أن استرعي انتباه الجمعية، بصفة خاصة، إلى القسم ياء من الجزء الأول، الذي يحدد برنامج عمل اللجنة في المستقبل والذي تقترح اللجنة تنفيذه خلال عام ٢٠٠١ الذي سيكون، رهنا بقرار من الجمعية العامة، العام الأول للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

ويتضمن الجزء الأول أيضا، كمرفق، تقرير الندوة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، التي عقدت في مايورو، بجزر مارشال، لاستعراض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وإنني أوصي بأن تدرس الجمعية هذا التقرير دراسة متأنية، إذ أنه يصف المناقشات الصريحة والمفتوحة التي دارت في الندوة، وآراء المشاركين، وتوصياتهم. وقد أولت اللجنة الخاصة اهتماما كبيرا لتوصيات الندوة في صياغة خططها المقبلة.

الجزء الثاني من التقرير يتضمن سردا إجرائيا لمداولات اللجنة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية في جدول الأعمال. وهذه تشمل تعميم المعلومات عن عملية إنهاء الاستعمار؛ ومسألة إيفاد البعثات الزائرة للأقاليم؛ والأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ والأنشطة العسكرية التي تضطلع بها الدول القائمة بالإدارة في الأقاليم الخاضعة لسيطرتها؛ وتنفيذ الإعلان من قِبل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة. ويتضمن كذلك المعلومات المرسلة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ويصف الإجراءات التي اتخذتها اللجنة فيما يتعلق بكل من الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

أخيرا، وكما ذكرت آنفا، يتضمن الجزء الثالث من التقرير كل توصيات اللجنة الخاصة التي ستعرض على الجمعية، وبعضها تدارسته اللجنة الرابعة. وسيتم تقديم كل مشاريع القرارات والمقررات بالترتيب من قِبل مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في التقرير الذي سيرفعه إلى الجمعية العامة.

قامت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بوضع مقترحات محددة للقضاء على المظاهر المتبقية للاستعمار.

وخلال الفترة قيد البحث، قامت اللجنة بفحص تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة المعنية بتصفية الاستعمار. وقد واصلت اللجنة إيلاء اهتمام خاص للوضع في الأقاليم الصغيرة وأوصت بأكثر التدابير ملاءمة لتمكين شعوب تلك الأقاليم من ممارسة حقها في تقرير المصير. وقد اتخذت اللجنة خطوات لحشد التأييد العالمي بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف الإعلان ولتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سانتوس (موزامبيق).

وطلبت من الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وطوال الفترة قيد الاستعراض واصلت اللجنة الخاصة جهودها لإشراك الدول القائمة بالإدارة في حوار والسعي إلى تعاونها في تنفيذ الولاية المناطة بها. وتسعى اللجنة الخاصة إلى العمل رسميا مع جميع الدول القائمة بالإدارة بروح التعاون.

وترتكز المقترحات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة على فحص الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار ولايتها على أساس كل حالة منفردة. وتمت صياغتها واعتمادها بعد النظر في جميع جوانب الحالة السائدة في تلك الأقاليم على النحو المناسب، بما فيها الوضع الدستوري والسياسي والتطورات الاجتماعية – الاقتصادية.

ولقد استفادت اللجنة الخاصة في تأديتها لمهامها من معلومات جوهرية متوفرة في أوراق عمل أعدتها الأمانة العامة حول كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وترتكز أوراق العمل هذه على المعلومات التي تقدمها الدول القائمة بالإدارة في إطار المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. وكما كان يحدث في الماضي، تم تلقي معلومات قيمة من ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الذين شاركوا في اجتماعات اللجنة الخاصة وفي حلقاتها الدراسية الإقليمية. وهناك تقارير إعلامية ومعلومات قدمتها منظمات غير حكومية وخبراء إقليميون شكلت مصادر نافعة. مع ذلك، ترى اللجنة الخاصة أن إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بنفسها ما زال أفضل طريقة للتعرف بشكل مباشر على الحقائق في الأقاليم.

ولم تتمكن اللجنة الخاصة من إيفاد بعثات زائرة لسنوات عديدة. لكن الحلقات الدراسية الإقليمية وفرت، في غياب البعثات، بديلا نافعا. وتعقد هذه الحلقات الدراسية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، عادة في بلدان مضيفة واقعة بالقرب من أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي وتشترك في المشاكل التي تعيشها أقاليم الجزر الصغيرة. وبذلك تستمر الحلقات الدراسية في توفير الفرصة لأعضاء اللجنة لتكون على اتصال مباشر ببعض شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكانت الحلقات الدراسية أيضا حاسمة في الجمع بين ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمنظمات غير الحكومية والخبراء والأساتذة لكي يتفاعلوا ويتبادلوا الآراء حول الوضع والتطورات في الأقاليم. إذ يتبادل المشاركون المعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويقدمون الأوراق والتوصيات حول مختلف جوانب عملية القضاء على الاستعمار. علاوة على ذلك، يتمكنون من الاتصال المباشر بأعضاء اللجنة الخاصة في مناخ غير رسمي لمناقشة آرائهم وشواغلهم وللتعرف على أنشطة اللجنة الخاصة. واسترعي انتباه الجمعية العامة مرة أخرى إلى تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ المرفق بتقرير اللجنة.

يلاحظ تقرير اللجنة الخاصة بارتياح أن نيوزيلندا، امتثالا منها بقرارات الجمعية العامة وثيقة الصلة، مستمرة في المشاركة بنشاط في عمل اللجنة الخاصة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة. وشارك وفد فرنسا في عمل اللجنة الخاصة أثناء النظر في مسألة كاليدونيا الجديدة. وبالرغم من أن وفدي المملكة المتحدة والولايات المتحدة لم يشاركا بصفة رسمية في عمل اللجنة، فإن كلتا السلطتين القائمتين بالإدارة أعربتا عن رغبتهما في الاستمرار في حوار غير رسمي مع اللجنة. وطوال فترة التقرير شاركت البرتغال في اجتماعات اللجنة الخاصة أثناء نظرها في طلب إسبانيا المشاركة في الجلسات الخاصة بقضية جبل طارق وطلبي الأرجنتين والبرازيل – بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي زائدا بوليفيا وشيلي – بالإضافة إلى باراغواي وأوروغواي للمشاركة في النظر في البند الخاص بجزر فوكلاند (مالفيناس).

فيما يتعلق بعمل اللجنة الخاصة حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، استمر الرئيس أو الرئيس بالنيابة في حضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تنفيذ الوكالات المتخصصة للإعلان. وعلاوة على ذلك، وبموجب اقتراح بعقد اجتماع مشترك مع المجلس الاقتصادي

والاجتماعي، أنشأت اللجنة الخاصة فريقا عاملا مكلفا بالإعداد لهذا الاجتماع.

ولقد نظرت اللجنة الخاصة هذا العام، بموجب قرارها في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن بورتوريكو، في تقرير حول تلك القضية واتخذت قرارا (A/AC.109/2000/24). وبموجب ذلك القرار أكدت اللجنة الخاصة مجددا، ضمن جملة أمور، على أملها في أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية عجلة عملية تسمح لشعب بورتوريكو بأن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بما يتفق مع القرار ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة حول بورتوريكو. كذلك شجعت حكومة الولايات المتحدة على إصدار أوامرها بوقف التدريبات والمناورات العسكرية لقواتها المسلحة في جزيرة فييكس، وإعادة الجزيرة المحتلة إلى شعب بورتوريكو، ووقف الاضطهاد والاعتقالات والمضايقات المستمرة للمتظاهرين السلميين، واحترام الحق في الصحة والتنمية الاقتصادية؛ ورحبت أيضا بإطلاق سراح سجناء بورتوريكيين وأعربت عن أملها في أن يفرج رئيس الولايات المتحدة عن جميع السجناء السياسيين المحكوم عليهم في قضايا متعلقة بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو.

نفذت اللجنة الخاصة المهام التي أناطتها بها الجمعية العامة خلال العام بطريقة تعاونية وشفافة وعملية. فلقد عقدت اجتماعات ومشاورات رسمية وغير رسمية على حد سواء لكي تتوصل إلى توافق للآراء ولكي تصيغ توصياتها. وشملت مشاوراتها دولا أعضاء وغير أعضاء في اللجنة الخاصة، ودولا قائمة بالإدارة وممثلين للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وإجمالا عقدت اللجنة ١٥ اجتماعا رسميا و ١٥ اجتماعا غير رسمي ومشاورات غير رسمية عديدة أجراها أعضاء مكتب اللجنة الخاصة.

اسمحوا لي بأن أسرد بإيجاز بعض الأعمال والتوصيات التي يتم طرحها على الجمعية للنظر فيها. لقد درست اللجنة الخاصة قضية المعلومات المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المقدمة إلى الأمين العام في إطار المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وأكدت مجددا على توصيتها للجمعية العامة بأنه إن لم تصدر الجمعية نفسها قرارا يعلن حصول إقليم على درجة كاملة من الحكم الذاتي، كما يصيغها الفصل الحادي عشر من الميثاق، فإن السلطة القائمة بالإدارة يجب أن تواصل تقديم المعلومات في إطار المادة ٧٣ (هـ) فيما يتعلق بذلك الإقليم.

وعند نظر اللجنة الخاصة في مسألة الأنشطة الاقتصادية وغيرها التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أكدت على قيمة الاستثمار الاقتصادي الأجنبي الذي يتم بالتعاون مع شعوب الأقاليم. وأكدت مجددا على مسؤولية الدول القائمة بالإدارة عن تشجيع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وفي الوقت ذاته، أكدت اللجنة الخاصة أيضا على الحاجة إلى تجنب أية أنشطة اقتصادية وأنشطة أخرى تضر بمصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولذلك أوصت اللجنة الخاصة، ضمن أمور أخرى، بأن تحث الجمعية السلطات القائمة بالإدارة على اتخاذ إجراءات فعالة لضمان وتأمين الحق غير القابل للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مواردها الطبيعية، وطلبت من السلطات القائمة بالإدارة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية حقوق الملكية لشعوب تلك الأقاليم.

وواصلت اللجنة الخاصة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأقاليم الجزرية الصغيرة. وتتطلب مشاكلها الفريدة الناجمة عن صغر حجمها وضآلة سكانها، ومواردها الطبيعية المحدودة، وتعرضها لخطر الكوارث الطبيعية

والأخطار البيئية – كل هذا يتطلب التعاون والدعم بشكل مستمر من الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وإذ تؤكد اللجنة الخاصة من جديد على أن ممارسة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لحق تقرير المصير يستلزم أن يتم، كنتيجة منطقية، تقديم كل المساعدات المناسبة لسكان هذه الأقاليم، فإنها أولت اهتماما خاصا لتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة. ورحبت اللجنة بالمساعدة التي قدمت حتى الآن، ولكنها لاحظت أن بعض الوكالات المتخصصة والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هي وحدها التي اشتركت في تقديم هذه المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وحثت اللجنة الوكالات والمنظمات التي لم تفعل ذلك بعد على أن تسارع بتقديم المساعدة في أقرب وقت ممكن. وستواصل اللجنة الخاصة التشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جهودها الرامية إلى تنفيذ الإعلان.

وطلبت اللجنة الخاصة من الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى أن تقدم بشكل خاص معلومات بشأن الاحتياجات الخاصة للأقاليم الجزرية الصغيرة ونواحي الضعف التي تعانيها، بما في ذلك سبل ووسائل مساعدتها في مكافحة الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الوكالات ذات الصلة وغيرها من المنظمات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز تدابير الدعم القائمة وأن تضع برامج مناسبة لتقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، في إطار ولاية كل منها، من أجل التعجيل بالتقدم في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الأقاليم.

وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة الخاصة أيضا الجمعية العامة بأن ترحب باتخاذ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القرار ٥٧٤ (د – ٢٧) الذي طلبت فيه اللجنة وضع الآليات اللازمة لتمكين أعضائها المنتسبين، بما فيهم الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي من القيام، في إطار مراعاة النظام الداخلي للجمعية العامة، بالمشاركة في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة المتصلة باستعراض وتقييم تنفيذ برامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة التي سبق لهذه الأقاليم أن شاركت فيها، بصفة مراقب، وفي أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير الإسهام في تنمية بعض الأقاليم من جانب بعض الوكالات المتخصصة والبرامج ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، فإنها أوصت تلك الوكالات والبرامج والمؤسسات بأن تقوم هي وغيرها من المنظمات الدولية باتخاذ التدابير اللازمة لتعجيل التقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تلك الأقاليم. وأولت اللجنة اهتماما خاصا للمشاكل المتصلة بتأثير الأنظمة المالية الدولية على القطاعات ذات الصلة من اقتصادات تلك الأقاليم وللسعي من أجل تحقيق قبول متبادل لسبل التعاون في هذا الميدان.

وفي عام ٢٠٠٠، واصلت اللجنة الخاصة دراسة مسألة الأنشطة العسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأكدت مجددا على اقتناعها الراسخ بأن وجود أنشطة ومنشآت عسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يمكن أن يشكل عقبة تعوق ممارسة تقرير المصير. وحثت الدول القائمة بالإدارة على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لعدم إقحام تلك الأقاليم في أي أعمال هجومية أو أعمال للتدخل ضد دول أخرى. وكررت التأكيد على أنه لا يجوز استخدام تلك الأقاليم أو المناطق المجاورة لها لإجراء

تجارب نووية أو دفن نفايات نووية أو نشر أسلحة نووية. وعلاوة على ذلك، شجبت اللجنة عمليات التحويل المستمرة لملكية الأراضي، خصوصا في الأقاليم الجزرية الصغيرة من منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي من أجل إقامة منشآت عسكرية عليها. وأحاطت اللجنة علما بالقرار الذي اتخذته بعض الدول القائمة بالإدارة لتقليص وجودها العسكري في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وفيما يتعلق بنشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار كررت اللجنة الخاصة التأكيد على أهمية هذا النشاط، وظلت تضع نصب عينيها دور الرأي العام في مساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشكل فعال على إعمال حقها في تقرير المصير، بما في ذلك دور المنظمات غير الحكومية. وبالتالي، فإنها اقترحت أن تطلب الجمعية العامة من إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام أن تواصلا جهودهما في هذا الصدد من خلال كل وسائط الإعلام المتاحة، بما في ذلك المنشورات والإذاعة والتلفاز وكذلك من خلال الشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات (الإنترنت).

وخلال العام الماضي، واصلت اللجنة الخاصة رصد ودراسة الحالة في كل إقليم من الأقاليم الخاضعة لولايتها وعقد جلسات استماع نظرت خلالها في آراء ممثلي تلك الأقاليم، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء الآخرين. وكما أشير من قبل، فإن الجزء الثالث من تقرير اللجنة الخاصة يتضمن توصياتها الكاملة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بكل إقليم من تلك الأقاليم. وأحيل الأعضاء إلى ذلك القسم ذي الصلة من التقرير، بينما سأقوم هنا بتسليط الضوء على بعض التوصيات المنتقاة.

فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة، رحبت اللجنة الخاصة ببعض التقدم الذي تحقق، بما في ذلك الخطوات التي اتخذت من أجل زيادة توثيق ارتباط الإقليم بالمنظمات الإقليمية والدولية، وحثت كل الأطراف المعنية على مواصلة حوارها بروح من التآلف في إطار اتفاقات ماتينيون ونوميا التي تتجه نحو إعمال حق تقرير المصير الذي يصون حقوق جميع سكان كاليدونيا الجديدة.

ونظرت اللجنة الخاصة أيضا في قضايا الأقاليم الجزرية الصغيرة الأحد عشر، وهي أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانه، وغوام، ومونتسيرات. وواصلت بشكل عام إعادة التأكيد على المسؤوليات التي عهد بها الميثاق إلى الدول القائمة بالإدارة بشأن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الواقعة تحت إدارتها. وأحاطت اللجنة الخاصة علما بالظروف السائدة في تلك الأقاليم، وطالبت الدول القائمة بالإدارة باتخاذ تدابير محددة بالنسبة لكل إقليم. كما طالبت الدول القائمة بالإدارة بأن تواصل اتخاذ كل التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الجرائم.

وفيما يتعلق بمسألة توكيلاو، لاحظت اللجنة الخاصة الالتزام الراسخ لذلك الإقليم بتحقيق الحكم الذاتي وباتخاذ إجراء لتقرير المصير. وأشادت بالعمل المستمر الذي تضطلع به توكيلاو في تخطيط مسار دستوري متميز يعبر عن تقاليدها وبيئتها الفريدة. وأعربت عن تقديرها لمشاركة ممثل عن توكيلاو في الحلقة الدراسية الإقليمية الخاصة بالمحيط الهادئ وللتقدم الذي أحرزه ذلك الإقليم. وأعربت عن تقديرها أيضا للدور الفعال والإيجابي الذي تضطلع به نيوزيلندا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ولتعهدها بالوفاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن اللجنة الخاصة ما فتئت تستفيد فائدة كبيرة من المشاركة النشطة لممثلي الحكومات الإقليمية، والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الخبراء وممثلي بعض الدول القائمة بالإدارة في عمل اللجنة الخاصة. فقد وفرت إسهاماتهم معلومات ورؤى ثاقبة لا تقدر بثمن، وكان من المحتم والصحيح أن تنعكس ملاحظاتهم والكثير من اقتراحاتهم في العديد من توصيات اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتحية إلى رئيس اللجنة الخاصة، السفير بيتر دونيغي، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة على وضوح رؤيته وصفاته القيادية، والى نائبي رئيس اللجنة، السفير برونو رودريغيز باريا، الممثل الدائم لكوبا، والسيد برنار تانوه - بوتشوي، ممثل كوت ديفوار، اللذين سعدت بالعمل معهما خلال السنة الماضية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لموظفي إدارة الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات - وفي مقدمتهم السيد محمد ستار والسيدة ماريا مالدونادو - الذين مكنوا اللجنة، بفضل مساعدتهم ودعمهم، من تنفيذ مهامها بيسر ونجاح.

يوافق هذا العام نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وفي هذا الصدد، اقترحت اللجنة الخاصة على الجمعية العامة أن تعلن الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار. ومشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع وارد أيضا في الجزء الثالث من تقرير اللجنة الخاصة.

وقد عقدت اللجنة الخاصة عزمها على أن تعمل عن كثب مع جميع الدول القائمة بالإدارة، وجميع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للتحقق من رغبات شعب الإقليم على أساس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة، ليعرض مشروع القرار A/55/L.58.

السيد دونيغي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أخاطب الجمعية العامة وهي تبدأ نظرها في مسألة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

للسنة الثانية أحظى بشرف رئاسة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن امتناني للثقة التي جعلتني جديرا بالاضطلاع بهذا الجهد الهام الذي أعتبره شرفا خُلع على بلدي الذي يشهد الجميع بأنه نصير عملية إنهاء الاستعمار.

وقد عرض المقرر قبل قليل تقرير اللجنة الخاصة عن أعمالها خلال السنة الحالية، الوثيقة A/55/23. لقد كانت سنة حافلة بالأحداث اضطلعت اللجنة الخاصة أثناءها بمسؤولياتها امتثالا لقرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار الذي أُعلن بمقتضاه العقد الذي ينتهي هذا العام العقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

وقد واصلت اللجنة جهودها لتعزيز الحوار والتعاون مع الدول القائمة بالإدارة. وبغية دعم ذلك الحوار، أكملت اللجنة الخاصة، في غضون عام ٢٠٠٠، إعداد ورقة ذات طابع غير رسمي تتضمن برنامج عمل عاما يمكن اعتباره نقطة انطلاق لتطوير برامج عمل محددة لكل إقليم على حدة. وهذه البرامج، بدورها، يمكن أن تشكل أسسا للحوار مع الدول القائمة بالإدارة. ورغم أن التقدم المحرز في هذا المجال لا يزال في مراحله الأولى، فإن اللجنة الخاصة تتوقع من

الدول القائمة بالإدارة أن تقدم بأسرع ما يمكن ردودها واقتراحاتها المتعلقة بساموا الأمريكية وبيتكيرن، بما في ذلك اقتراحات بشأن طرائق مشاركة ممثلي الشعب في هذين الإقليميين.

لقد وفر العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، الذي يشرف على نهايته هذا العام، إطارا سياسيا للاضطلاع بأنشطة متناسقة تهدف إلى تسريع عملية إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد أود أن أوجه عناية الأعضاء إلى الوصف الشامل للأنشطة المضطلع بها خلال العقد، والتي قد تكون واردة في التقرير المفيد الذي قدمه الأمين العام عن تنفيذ العقد.

ورغم الجهود التي بذلت من أجل القضاء على الاستعمار، فإن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد، بل ولا يمكن أن تكتمل ما دامت هناك أقاليم ينطبق عليها الإعلان غير متمتعة بالحكم الذاتي. ولا بد من التصدي لاستمرار وجود الاستعمار بإجراء حازم للقضاء عليه. ومن ثم، فإن اللجنة الخاصة توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار يعلن الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار. وبموجب أحكام مشروع القرار، تطلب الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لتنفيذ خطة العمل التي أعدها الأمين العام وعرضها في تقريره المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، في الوثيقة A/55/634/Rev.1. ومشروع القرار هذا وارد في الجزء الثالث من تقرير اللجنة الخاصة.

وأود أن أعرض مشروع قرار وارد في الوثيقة A/55/L.58 بشأن ”تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة“، للنظر فيه وتأييده. ويشرفني أن أعلن أنه، بعد نشر مشروع القرار هذا، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: جزر سليمان والجمهورية العربية السورية وكوبا وناورو. وهو، بصفة عامة، مماثل للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابقة. إلا أنه يختلف عنه في بعض النواحي. وسأحاول أن أقدم للأعضاء استعراضا تفصيليا لمحتوياته.

بموجب أحكام مشروع القرار، فإن الجمعية العامة، بينما تعيد التأكيد على قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وعلى القرارات والمقررات الأخرى المتعلقة بإنهاء الاستعمار، تشير إلى نهاية العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار، وإلى إعلان بشأن عقد دولي ثان يبدأ في عام ٢٠٠١ وينتهي في ٢٠١٠.

ويؤكد مشروع القرار مرة أخرى أن وجود الاستعمار يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفيه تؤكد الجمعية العامة من جديد تصميمها على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل القضاء الكامل والسريع على الاستعمار. ويؤكد مشروع القرار مرة أخرى تأييد الجمعية العامة لتطلعات الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري إلى ممارسة حقها في تقرير المصير، بما فيه الاستقلال، وفقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة، المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

وبالنسبة للجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الخاصة للدخول مع الدول القائمة بالإدارة في حوار متواصل، يتضمن مشروع القرار حكما تهيب فيه الجمعية العامة بالدول القائمة بالإدارة أن تتعاون بالكامل مع اللجنة الخاصة لإنجاز برنامج عمل بنَّاء قبل نهاية عام ٢٠٠١، على أساس كل حالة على حدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة والقرارات ذات الصلة

المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما في ذلك القرارات المتعلقة بأقاليم محددة.

والفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار تتضمن أحكاما خاصة تتصل ببرنامج عمل اللجنة الخاصة. فالجمعية العامة تطلب إلى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ الإعلان تنفيذا فوريا وتاما؛ ووضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار؛ والمضي في دراسة مدى تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وغيره من القرارات ذات الصلة بإنهاء الاستعمار؛ وإيلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة، وبالذات من خلال إيفاد بعثات زائرة؛ وإنجاز برنامج عمل بنَّاء للأقاليم، على أساس كل حالة على حدة، قبل نهاية عام ٢٠٠١.

وتطلب الجمعية أيضا إلى اللجنة الخاصة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكسب التأييد العالمي على صعيد الحكومات والمنظمات الوطنية والدولية لتحقيق أهداف الإعلان وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وعقد حلقات دراسية لغرض الحصول على المعلومات ونشرها، وتيسير مشاركة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تلك الحلقات الدراسية؛ والاحتفال سنويا بأسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ويتضمن مشروع القرار أيضا دعوة إلى جميع الدول، لا سيما الدول القائمة بالإدارة، وكذلك الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أن تنفذ، كل في مجال اختصاصها، توصيات اللجنة الخاصة من أجل تنفيذ الإعلان وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وفي مشروع القرار تطلب الجمعية أيضا إلى الدول القائمة بالإدارة أن تضمن ألا تؤثر جميع الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم الخاضعة لإدارتها تأثيرا سلبيا على مصالح الشعوب، بل أن تكون، بدلا من ذلك، حافزا للتنمية؛ وتحث الدول القائمة بالإدارة على حماية وضمان الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم في مواردها الطبيعية.

ووفقا لأحكام مشروع القرار، تكرر الجمعية التأكيد على أن الأنشطة والترتيبات العسكرية من قبل الدول القائمة بالإدارة في الأقاليم ينبغي ألا تتعارض مع حقوق ومصالح شعوب الأقاليم، لا سيما حقها في تقرير المصير. وتهيب بالدول المعنية القائمة بالإدارة أن تنهي هذه الأنشطة وأن تزيل القواعد العسكرية المتبقية، امتثالا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما تدعو الدول القائمة بالإدارة إلى تشجيع إيجاد مصادر بديلة لمعيشة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذه الإضافة الحديثة إلى هذه الفقرة تتصدى للفراغ الاقتصادي الذي قد ينجم عن تقليل عدد القواعد العسكرية وإغلاقها لاحقا في تلك الأقاليم.

وتحث الجمعية جميع الدول على أن تعمد، مباشرة وعن طريق عملها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إلى تقديم المساعدة المعنوية والمادية إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا الصدد أيضا، تطلب إلى الأمين العام والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها إلى الأقاليم.

ويتضمن مشروع القرار أيضا حكما يؤكد من جديد على أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة التي توفد إلى الأقاليم هي وسيلة فعالة لتقييم الوضع في الأقاليم، فضلا عن التعرف على رغبات وطموحات سكانها. وفي هذا الصدد، تهيب الجمعية بالدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع اللجنة الخاصة وأن تيسر مهمة البعثات الزائرة.

وفي هذا الصدد، لا بد لي أن أضيف بصفتي الشخصية، ممثلا لبابوا غينيا الجديدة، أنني تشرفت بزيارة

اقليمين لا يتمتعان بالحكم الذاتي. فزيارتي إلى كاليدونيا الجديدة، بوصفي رئيسا لبعثة زائرة تتألف من بلدان في منطقة المحيط الهادئ، بدعوة من الدولة القائمة بالإدارة، أثبتت قيمتها من كل ناحية، حيث أنها وفرت لكل عضو من أعضاء البعثة الفرصة للتعرف مباشرة على الإقليم، وشعبه، وحقائقه السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، ووفرت للأعضاء أفكارا حيال التحديات التي يواجهها الإقليم في سعيه إلى تقرير المصير. وتقرير هذه البعثة وارد في الوثيقة A/54/921 المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وزيارتي الأخرى إلى غوام كانت ذات طابع غير رسمي، إذ توقفت فيها وأنا في طريقي إلى جزر مارشال حيث عقدت اللجنة السياسية حلقتها الدراسية الإقليمية. ورغم أن التقارير التي تعدها الأمانة العامة عن الأقاليم مفعمة بالمعلومات ومفيدة، فإنني أعلن بكل احترام أن البعثة الزائرة توفر فرصا فريدة للتفاعل ولا يسعها سوى مساعدة عملية إنهاء الاستعمار.

إن مشروع القرار الذي عرضته للتو انبثق من مشاورات أجريت بطريقة منفتحة وشفافة مع الوفود المهتمة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول القائمة بالإدارة. ولقد بذلت الجهود من أجل مراعاة آراء الدول الأعضاء المشاركة في المشاورات، وتلبية شواغلها. ولعل هذه الجهود لم تنجح في استيعاب جميع الآراء، إلا أن روح التعاون الذي اتصفت بها هذه المشاورات يجب التنويه بها.

قبل أن أختتم كلامي أود أن أعرب للأمين العام، بالنيابة عن اللجنة الخاصة، عن تقديرنا له على توفيره الدعم الموضوعي والتقني اللازم المطلوب لعمل اللجنة، وعن ارتياحنا لنوعية المساعدة التي قدمتها الأمانة العامة. إن قدرة اللجنة الخاصة على الاضطلاع بعملها تتعزز بما توفره الأمانة العامة من معلومات ونصائح تقدم في الوقت المناسب ويعتمد عليها بشأن مختلف المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وأثني بصفة خاصة على أمانة اللجنة، والسيد ستار، وموظفيه في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، والسيدة ماريا مالدونادو من وحدة إنهاء الاستعمار في إدارة الشؤون السياسية وموظفيها.

أود أيضا أن أشكر أعضاء مكتبي على طريقة تعاونهم وإسهامهم فيما أظهرته اللجنة الخاصة من فعالية عن طريق معالجة بعض المسائل عندما لم أكن متاحا شخصيا لمعالجتها. وأذكر بصفة خاصة السفير برونو باريا، الممثل الدائم لكوبا، ونائبه السفير رافايل داووسا؛ والسيد برنارد تانو – بوتشوي، ممثل بعثة كوت ديفوار؛ ومقرر اللجنة الخاصة، السيد فيصل مقداد، ممثل الجمهورية العربية السورية.

وبما أن هذه المرة قد تكون الأخيرة التي أخاطب فيها الجمعية بصفتي الحالية رئيسا للجنة الخاصة، أود أيضا أن أشكر أعضاء اللجنة الخاصة الذين رافقوني طوال العامين الماضيين والذين خصصوا وقتهم وطاقتهم لاستكشاف سبل جديدة للتعامل مع ولايتنا المحددة. وهذا بطبيعة الحال لا يعني أن بابوا غينيا الجديدة ستتخلى في المستقبل عن مسؤولياتها بصفتها عضوا في اللجنة. فسوف نواصل المشاركة في عمل اللجنة، ونتعهد بالعمل عن كثب مع الرئيس الجديد في محاولة لإنهاء العمل الذي بدأ تحت قيادتنا، بغية تطوير برامج العمل لكل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس كل حالة على حدة.

وأوصي الجمعية بمشروع القرار A/55/L.58 بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، كتعبير ثابت عن التزام المجتمع الدولي بالقضاء غير المشروط على الاستعمار على وجه الأرض.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم بالنيابة عن ١٤ عضوا في الجماعة الكاريبية، ويشرفني أن أخاطب الجمعية بشأن مسائل إنهاء الاستعمار في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، وبنود أخرى تتعلق بهذه المسألة. إن الجماعة الكاريبية تظل تولي اهتماما خاصا للمسألتين المترابطتين تقرير المصير وإنهاء الاستعمار، لا سيما وأنهما تتعلقان بالجزر الصغيرة السبع المتبقية بوصفها أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الأطلسي/البحر الكاريبي، وهي تحديدا: برمودا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر كايمان، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وأنغيلا، ومونتسيرات.

لقد عززت الجماعة الكاريبية دورها في دراسة التطور الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي والدستوري لهذه الأقاليم في المستقبل عن طريق العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار. ويأتي هذا الدور عملا بميثاق الأمم المتحدة، وهو يتماشى مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة. واهتمامنا المتعاظم لهو اعتراف واضح بالحقيقة البديهية بأن الأقاليم الكاريبية وشعوبها عناصر لا تتجزأ من المنطقة الكاريبية. فتطورها السياسي والاجتماعي - الاقتصادي له تأثير مباشر على تكامل المنطقة الكاريبية.

وبناء عليه، ترحب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية باستمرار مشاركة الحكومات المنتخبة لمعظم هذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بوصفها أعضاء منتسبين إلى الجماعة الكاريبية نفسها أو مراقبين فيها، وتحيط علما بالاهتمام الذي أعرب عنه الآخرون بالانضمام إلى تجمعنا الإقليمي.

وكثير من هذه الأقاليم أعضاء يعملون بنشاط في المؤسسات المنتسبة للجماعة الكاريبية أيضا، بما في ذلك منظمة الدول الكاريبية الشرقية، والوكالة الكاريبية للاستجابة في حالات الكوارث الطارئة، وبنك التنمية الكاريبي، وجامعة جزر الهند الغربية وغيرها من المؤسسات، علاوة على هيئات إقليمية أخرى مثل اللجنة الكاريبية للتنمية والتعاون والمجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا. وكثير من الأقاليم الصغيرة تشارك الدول الكاريبية الشرقية المستقلة الشقيقة في استخدام عملة موحدة.

وتشارك الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في جهود الإنعاش المستمرة الصعبة في إقليم مونتسيرات الذي يعاني شعبه من الآثار الناجمة عن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي حلت بتلك الجزيرة التي ضربتها ثورة البركان هناك. وما زلنا نقدم مساعدة إنسانية مستمرة وملاذا مؤقتا للهاربين من هذه الكارثة الطبيعية. وتواصل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية المشاركة في الجهود الإقليمية والدولية المنسقة لمساعدة أهالي مونتسيرات العائدين إلى ديارهم بتيسير بناء المنازل في المناطق التي حددت كمناطق آمنة في البلد.

وقد استحدثت الجماعة الكاريبية في عام ١٩٩٢ آلية لإدماج هذه الأقاليم الكاريبية غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي تتمتع بعضوية منتسبة إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، بوصفهم مراقبين رسميين في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي تعقد في المجال الاجتماعي والاقتصادي. ونتيجة لهذه الجهود، شاركت الأقاليم الكاريبية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمستوطنات البشرية، والحد من الكوارث الطبيعية، والمرأة والتنمية.

وتواصل الجماعة الكاريبية تأييد قرارات الأمم المتحدة ومبادراتها الأخرى في هذا الصدد اعترافا منها بأهمية هذه المبادرات لعملية تنمية الأقاليم وتنفيذ الولايات الطويلة الأمد المتضمنة في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تؤكد على أن مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منظومة الأمم المتحدة تيسر عملية إنهاء الاستعمار. ويماثل ذلك في الأهمية أن هذه المشاركة تفيد في توفير نقاط مرجعية في معالجة المسائل الدولية ذات الصلة المباشرة بعملية تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها المباشر عليها، بما يتسق مع حاجة هذه الأقاليم لتنمية قدرتها على التنافس في عالم تتزايد عولمته، مما يهدد بتهميش البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

وتغتنم الجماعة الكاريبية هذه الفرصة، لكي تعرب عن امتنانها للدول الأعضاء في الجمعية العامة لاستمرارها في تيسير مشاركة الأقاليم الجزرية الصغيرة في العملية الدولية من خلال منحها مركز المراقب وآليات الانتساب إلى العضوية وتدعو إلى التعجيل بهذه المزايا في المستقبل.

وإذ نقترب من نهاية العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار، الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٤٧/٤٣ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ونظيره القرار ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي أقر خطة عمل لهذه الفترة، فمن الواضح أن مستوى تنفيذ الخطة كان أقل مما توقعناه أصلا. و لم تنفذ أكثر أحكام هذه الخطة أهمية، أما الإجراءات ذات الأولوية، مثل القيام بتثقيف سياسي لزيادة وعي شعوب الأقاليم فلم تنفذ، كما أن زيارة الأمين العام أو ممثله الخاص لكل من هذه الأقاليم لم تحدث أبدا. وفضلا عن ذلك، لم ينفذ على الإطلاق التحليلان الأساسيان للتطور الدستوري والسياسي والاقتصادي الإنمائي للأقاليم، اللذان ينطويان على أهمية جوهرية بالنسبة للتقييم المنهجي والكامل الذي سيجريه المجتمع الدولي للظروف السائدة في هذه الأقاليم.

وما زالت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشعر بالحيرة حيال الإخفاق في تنفيذ هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات الهامة لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار، في ضوء حجم الطاقة السياسية والموارد التي كرست تاريخيا لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار، والتي أسفرت عن بعض المبادرات الأساسية الناجحة التي اتخذتها الأمم المتحدة.

وابتداء من الجهود المنسقة التي أدت إلى حصول ناميبيا على تقرير المصير بشكل كامل في بداية التسعينات إلى الالتزام الثابت بممارسة بناء الدولة الذي بدأ في نهاية التسعينات في تيمور الشرقية، بذلت جهود غير كافية لمعالجة احتياجات تقرير المصير للأقاليم الجزرية الصغيرة. ولهذا فمن الضروري أن يعاد تنشيط عملية إنهاء الاستعمار للأقاليم الجزرية الصغيرة من خلال خطة عمل شاملة للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، لاستكمال العمل الذي لم ينجز في خطة عمل العقد الأول. ولا شك أن هذا الهدف ممكن التحقيق إذا استخدمت الموارد البشرية والمالية لمنظومة الأمم المتحدة لمعالجة المهام التي لم تنجز.

وبمقدور الأعضاء، في هذا السياق، أن يبنوا على الأساس الذي أرسته توصيات الحلقات الدراسية الإقليمية التي تعقد سنويا منذ عام ١٩٩٠، بالتناوب بين منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ. وتتضمن هذه التوصيات أهمية برامج التثقيف السياسي المنصف غير المتحيز لشعوب الأقاليم فيما يتعلق بخياراتهم السياسية المشروعة القائمة على المساواة؛ والتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية في تعزيز عملية تقرير المصير، على نحو ما شاهدناه في محفل جنوب المحيط الهادئ فيما يتصل بكاليدونيا الجديدة؛ وإنشاء فريق خبراء مكون من ممثلين عن الأقاليم لكي يعبروا

عن اهتماماتهم وشواغلهم؛ والإعداد السنوي لتقرير الحالة بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وتنفيذ الدراسات والتحليلات التي طلبتها خطة العمل الأولى.

وينبغي إدماج هذه التوصيات التي وضعتها شعوب أقاليم ذاتها في خطة عمل العقد الدولي الثاني. ولو كانت هذه التوصيات قد أدرجت في خطة العمل الأولى – ونفذت – لكانت عملية تقرير المصير قد أحرزت تقدما بشكل أكبر في هذه المرحلة الأخيرة، في الوقت الذي يفكر فيه الكثيرون في السؤال عن سبب بقاء هذه المشكلة ملازمة لنا ونحن على مشارف ألفية جديدة.

وفي هذا الصدد، تود الجماعة الكاريبية أن تكرر التأكيد على موقفها الطويل الأمد وهو أن عملية إنهاء الاستعمار لم تستكمل، وأنها بالأحرى تتطلب علاجات فريدة لحماية الحقوق الثابتة لشعوب الأقاليم، لا سيما الأقاليم الجزرية الصغيرة التي تتطلب اهتماما خاصا نتيجة لأوجه الضعف التي تتشارك فيها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في نفس المناطق التي تنتمي اليها. وهذه العلاجات الفريدة، المتسقة مع التمسك بالمبادئ الدولية للمساواة السياسية، والمقترنة بأوسع مشاركة ممكنة لممثلي الأقاليم ذاتها، هي الأمور التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يصب اهتمامه عليها إذا أريد للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار في القرن الحادي والعشرين أن يحقق النجاح.

ونحن نستمد بعض التشجيع من التطورات التي حدثت في السنة الماضية في إطار لجنة الـ ٢٤، والتي أفضت إلى عملية مشاورة غير رسمية بين اللجنة وممثلي الأقاليم ذاتها، ومن مشاركة الدول القائمة بالإدارة في تقديم إيضاحات هامة بشأن ديناميات ترتيبات تبعية تلك الأقاليم للدول القائمة بالإدارة التي تتسم بالتعقيد في الغالب.

ونحث الدول المعنية القائمة بالإدارة على استئناف تعاونها الرسمي مع لجنة الأربعة والعشرين، التي قدمت ما يكفي من التنازلات، بل ما يزيد، منذ انتهاء الحرب الباردة، وذلك بتبسيط أعمالها، وبالحد من اللهجة التي كان البعض يراها مثيرة للخصومة في قراراتها، وبتركيز مزيد من الاهتمام على المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم، وبتخفيض طلباتها المتعلقة بالميزانية إلى حد يكاد يكون مبالغا فيه، وبقبول القيام بعمليات إعادة تنظيم كبيرة في خدمات الأمانة التي تقدم لها، وبإلغاء اللجنتين الفرعيتين الوحيدتين اللتين تتبعانها، في جملة تدابير أخرى اتخذتها، وكلها بغرض التصدي للشواغل التي أعرب عنها منذ عقد ونصف وترتب عليها انسحاب عدة دول من الدول القائمة بالإدارة من التعاون مع اللجنة في المقام الأول.

وقد حان الوقت لمبادلة حسن النية بمثله حتى يتسنى للجنة أن تستأنف أعمالها بشكل جدي، في وجود جميع أصحاب المصلحة على الطاولة، سواء في ذلك الدول الأعضاء أم الدول القائمة بالإدارة أم ممثلو شعوب الأقاليم المذكورة أنفسهم. ويجب أن يتحول الحوار غير الرسمي المغلق الحالي بين لجنة الأربعة والعشرين والدول القائمة بالإدارة سريعا إلى استئناف لمناقشات رسمية مفتوحة وشفافة في جلسات رسمية للجنة. وتلك أفضل فرصة للمضي بهذه العملية قدما إلى الأمام.

وفي هذا السياق، ترغب الجماعة الكاريبية في أن تؤكد مجددا دعمها الذي لا يفتر للمبدأ القديم المتمثل في المساواة الكاملة والمطلقة بوصفه دليلا للعمل على التوصل إلى حلول ابتكارية ومرنة لإنهاء استعمار الأقاليم الجزرية الصغيرة الباقية، من خلال الخيارات المشروعة الثلاثة للوضع السياسي وهي: الاستقلال، أو الانتساب الحر، أو الاندماج مع التمتع بكامل الحقوق السياسية، كما حددها قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د – ١٥). ولا يقل حق الأقاليم

الجزرية الصغيرة في التمتع بالمساواة السياسية عن غيرها من الأقاليم التي تخلصت قبلها من الاستعمار. وستظل الحاجة قائمة إلى استمرار الأمم المتحدة في ممارسة إشرافها إلى أن تتم معالجة ترتيبات التبعية غير المتكافئة الموجودة التي لم تزل مناقضة للمساواة السياسية الكاملة. وتعتزم الجماعة الكاريبية االاضطلاع بدورها الواجب في هذا الإشراف، خاصة حين يتعلق بالأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي الحبيبة التي ننتمي إليها.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد أحرزت الأمم المتحدة إنجازات هامة في مجال إنهاء الاستعمار منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠. فخريطة العالم الحالية لا تشبه على الاطلاق الخريطة التي كانت أمام مؤسسي المنظمة. ولا شك في أن عملية إنهاء الاستعمار كانت من أعظم انتصارات الأمم المتحدة. بيد أننا حين قلنا قبل عشرة سنوات بجعل التحرر من الاستعمار بحلول القرن الحادي والعشرين هدفا لنا، لم يخطر ببالنا أننا سنواجه في نهاية العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار الحقيقة المرة المتمثلة في بقاء ١٧ إقليما تحت السيطرة الاستعمارية، أو أن التقدم الحقيقي المحرز طيلة هذه الفترة في عملية إنهاء الاستعمار سيكون شيئا لا يكاد يذكر. وليس هناك في الواقع ما يبرر أن تظل في عالم يُفترض أنه تحول من المواجهة إلى التعاون شعوب تعاني من فظائع الاستعمار وأن تظل هناك دول قائمة بالإدارة ترفض التعاون مع الأعمال المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي بدأتها الأمم المتحدة والهيئات المنشأة لهذا الغرض.

إننا نواجه من جديد نظريات تمييزية تحاول تبرير الوضع الاستعماري غير المستساغ في بعض الأقاليم بتقديم حجج قدرية تفرض على تلك الأقاليم مصيرا ترزح فيه إلى الأبد تحت نير الاستعمار. ونحن نؤكد مرة ثانية من جديد اقتناعنا الشديد بضرورة احترام الجميع لحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال، بغض النظر عن حجم أي إقليم معين أو موقعه الجغرافي أو عدد مواطنيه أو كمية الموارد الطبيعية فيه. كما أن من غير المقبول أن تحاول بعض الدول حرمان الأقاليم الخاضعة للاستعمار من حقها في الاستقلال بينما تصر على أن تقصر كلامها على الحق في تقرير المصير، كما لو كان يمكن فصل حق تقرير المصير عن ممارسة الاستقلال. وعلى نفس المنوال، من غير المقبول أن يصل الأمر بالبعض إلى محاولة تشويه حق تقرير المصير بالاستعانة بصياغات جديدة أو بمجرد تغيير أسماء الأقاليم الخاضعة لسيطرتها.

وقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار دوريا باستعراض أساليب عملها على مر السنين بغرض أساسي يتمثل في زيادة ما يتسم به عملها من الفعالية والكفاءة. ومن دواعي الأسف أن فعالية العمل الذي تضطلع به اللجنة الخاصة ونتائجه لا تعتمد على إرادة وجهود أعضائها وحدها. لذلك فإن تعاون الدول القائمة بالإدارة عنصر بالغ الأهمية في أي تقدم نود إحرازه في الجهد المبذول لإنهاء الاستعمار.

وبينما نرى من الأمور المشجعة أن الدول القائمة بالإدارة واصلت في الأشهر الأخيرة إجراء حوار غير رسمي مع اللجنة الخاصة، لا سيما بعض الدول التي لم تفعل ذلك سابقا، ما زال يساورنا القلق إزاء الممانعة في تعزيز هذا الحوار وجعله رسميا. فعلى الرغم من مباشرة اللجنة الخاصة لعملها بروح بناءة واستعداد للدخول في حوار، محاولة منها لإشراك الدول القائمة بالإدارة، فإن الحقائق تجعل من المستحيل علينا أن ننكر الواقع. ذلك أن بعض الدول القائمة بالإدارة ما زالت ترفض إقامة علاقة رسمية جادة مع اللجنة الخاصة وتحاول أن تخلق في طريق عملنا كل ما يمكنها من العقبات.

وعلى الرغم من أن البعثات الزائرة تشكل آلية مثالية للحصول على معلومات مستمدة من أرض الواقع عن الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إقليم معين، فقد أصبح من العسير الآن أن نتذكر آخر مرة توجهت فيها بعثة من هذا القبيل بالفعل إلى أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. بل إن بعض الدول القائمة بالإدارة ما زالت تتقاعس عن تقديم المعلومات اللازمة في الوقت المحدد عن الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، كما تنص على ذلك بوضوح المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة. كما أن بعض الدول القائمة بالإدارة ما زالت تضطلع بأنشطة عسكرية في الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، في إضرار بحقوق ومصالح الشعوب المتأثرة بذلك، وتواصل بعض الدول القائمة بالإدارة استغلال الموارد الطبيعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على نحو غير رشيد، في انتهاك صارخ لقرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥).

وتؤكد كوبا من جديد التزامها باستقلال شقيقتها بورتوريكو وحصولها على تقرير المصير. فعلى الرغم من أن بورتوريكو رزحت مدة تزيد على مائة عام تحت نير الاستعمار، فإنها لم تفقد ذرة واحدة من هويتها بوصفها دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتلجأ الدولة المستعمرة لها إلى جميع أنواع المناورة للتشويش على الرأي العام الدولي وتشويه الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في بورتوريكو. بيد أن ثمة واقعا واحدا فحسب، هو أن بورتوريكو ما زالت محرومة من حقها المشروع في تقرير المصير وفي البقاء كدولة ذات سيادة متمتعة بالاستقلال.

وتؤيد كوبا بقوة إعلان عقد دولي ثان للقضاء على الاستعمار كوسيلة لإطلاع المجتمع الدولي على الأولوية العالية التي تعطيها الأمم المتحدة للأنشطة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وكآلية لتوفير الاستمرارية اللازمة للعمل المضطلع به خلال كل هذه السنين.

ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، لا يزال يتعين الانتظار فترة أطول قليلا ليتحقق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الاستعمار. وعلى الرغم من أننا لا يمكننا أن نقول إنه لم يكن هناك أي تقدم في الآونة الأخيرة؛ فإن النتائج للأسف لا تزال قاصرة جدا عن توقعاتنا، وقبل كل شيء، عن توقعات الأقاليم التي تعيش تحت الهيمنة الاستعمارية، والتي ترغب في أن تتمكن من ممارسة حقها في الحرية والسيادة والاستقلال.

مشروع القرار المعروض علينا، الذي سيؤيده وفدنا، يحاول أن يعبر عن تلك الرغبة وعن الأمل في أن تختفي من على وجه الأرض، عاجلا وليس آجلا، بلوى الاستعمار، مع كل ما يصحبها من الرزايا.

السيد كارلوت (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): إن جمهورية فانواتو، بوصفها بلدا ميلانيزيا ومن بلدان المحيط الهادئ، يساورها قلق عميق إزاء استمرار وتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان الأصليين في بابوا الغربية.

ويساورنا القلق أيضا من أن المجتمع الدولي - الذي يسلط على نحو متزايد ضغوطا كثيرة على بلداننا، ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، لمراعاة مبادئ الشفافية ومعايير حقوق الإنسان - يبدو متناسيا لمعاناة إخواننا وأخواتنا الميلانيزيين في بابوا الغربية. وعبور الحدود على نحو غير مشروع بين بابوا الغربية وبابوا غينيا الجديدة شاغل نفهمه تماما ونتشاطره. ونفهم كذلك جيدا أن الحركة غير المشروعة عبر هذه الحدود الطويلة، وما نتج عن ذلك من اللاجئين، ستزداد مع تصاعد التوتر والعنف.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أعرب قادة محفل جزر المحيط الهادئ عن عميق قلقهم إزاء العنف الماضي

والحاضر وفقدان الأرواح في بابوا الغربية. ودعوا حكومة إندونيسيا، بوصفها السلطة ذات السيادة، والمجموعات الانفصالية إلى أن تحل خلافاتها سلميا عن طريق الحوار والتشاور. وحث قادة محفل جزر المحيط الهادئ جميع الأطراف على حماية حقوق الإنسان لجميع سكان بابوا الغربية ودعمها. وفانواتو ملتزمة بهذه المناشدة الجماعية من أجل السلام واحترام حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بإنهاء الاستعمار ومنح الاستقلال للمستعمرات والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ترى جمهورية فانواتو على نحو راسخ أن الأمم المتحدة اضطلعت بدور مباشر في إبرام اتفاق نيويورك لعام ١٩٦٢ وفي ما نتج عن ذلك مما يسمى باستفتاء في سنة ١٩٦٩. وأدت هذه العملية إلى الحالة المتفجرة والصعبة التي يشاهدها العالم اليوم. وعلى ذلك الأساس، يقع على عاتق الأمم المتحدة واجب أخلاقي وقانوني لإعادة النظر في تلك التعهدات المبكرة لمصلحة جميع شعوب المنطقة، خاصة شعب بابوا الغربية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفانواتو من جانبها، تناشد إندونيسيا، بوصفها السلطة ذات السيادة وفقا لولاية الأمم المتحدة ذات الصلة، أن تبدي حسن نيتها وفطنتها الدبلوماسية وأن تنظر على النحو الواجب في إدراج بابوا الغربية في قائمة إنهاء الاستعمار لتتخذ لجنة الـ ٢٤ الإجراء المناسب بشأنها في المستقبل. وتقف حكومتي على أهبة الاستعداد للتعاون والمساعدة في عملية التفاوض والدبلوماسية هذه مع إندونيسيا وغيرها من الدول المهتمة.

ثانيا، إن المعلومات الواردة من بابوا الغربية يأتي أغلبها من المنظمات الإعلامية والجماعات المؤيدة للاستقلال. ومن ثم فإن التقارير الرسمية نادرة للغاية، وهي تقدم للعالم صورة موجزة جدا عن الفظائع المرتكبة، وحالة اللاجئين والعناصر الأساسية الأخرى في هذه الأزمة.

وعلى ذلك الأساس، تدعو فانواتو هذه الجمعية أن توصي، بموافقة إندونيسيا، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أن يبادر بإرسال بعثة زائرة تختص بحقوق الإنسان أو أن يوفد مبعوثا إلى بابوا الغربية. وتقديم تقرير من قبل هذه البعثة من شأنه ينير الأذهان للمزيد من الحوار أو التفاوض في داخل الأمم المتحدة بشأن الحالة الحرجة، أو خلاف ذلك، في بابوا الغربية.

إن التاريخ الحديث يعلمنا أن أكثر من عقدين من الفظائع المرتكبة في تيمور الشرقية قد ضاعا عبثا وهدرا، وما زالا يمتصان الموارد الشحيحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن ينبهنا الوعي العالمي المتوفر اليوم إلى ضرورة تفادي تيمور شرقية أخرى في بابوا الغربية.

وفانواتو واثقة من أن قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة يمكن التمسك بها على نحو مفيد ضد تحديات اليوم الصعبة. والألفية الجديدة تتيح فرصة فريدة لا نحتمل، نحن الأمم المتحدة، أن نفوتها، لإيجاد حل دائم يؤمن السلم والأمن العالميين لشعب بابوا الغربية ويحفظ له هويته.

واليوم، إذ نحتفل بالذكرى الأربعين لمنح الاستقلال للمستعمرات والأقاليم، يجب أن نظل مستشرفين للمستقبل وأن نتطلع إلى عالم يتحقق فيه إنهاء الاستعمار الفعلي في المستقبل غير البعيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستبت في مشاريع القرارات الثلاثة المقدمة في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال بعد النظر في جميع تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بشأن البنود ٨٢ إلى ٨٨، و ٨٩ و ١٨، و ٩٠ و ١٢، و ٩١ وكذلك ١٨.

أرجو من مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، السيد شينغو مياموتو ممثل اليابان، أن يعرض في بيان واحد تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

السيد مياموتو (اليابان) مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) على الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها. وتتعلق هذه التقارير بكل واحد من البنود الـ ١٢ التي أحالتها الجمعية العامة إلى اللجنة الرابعة. وتشير التقارير إلى الوثائق التي وُفرت لتنظر فيها وتتضمن نصوص القرارات والمقررات التي اتخذت إجراء بشأنها.

ونظرت اللجنة الرابعة في البنود المدرجة في جدول أعمالها كل على حدة، فيما عدا الأمور المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وما يتصل بذلك من مسائل، والتي عقدت بشأنها مناقشة عامة واحدة.

وعقدت اللجنة، خلال دورتها المعقودة أثناء الجزء الأول من دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين، ما مجموعه ٢٨ جلسة. وينبغي الإشارة إلى أن اللجنة بذلت كل جهد لاختتام أعمالها في الإطار الزمني المخصص لها، مع استغلال الموارد المتاحة لها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. ومع ذلك كان ضروريا أن تُمد دورة اللجنة وأن تعاد في كثير من الأحيان جدولة جلساتها، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى عدم توفر وثيقة، وكذلك إلى الحاجة الخاصة التي نشأت هذه السنة عن قيام اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام بالنظر في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المعروف بتقرير الإبراهيمي.

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة ٢٦ مشروع قرار وثلاثة مشاريع مقررات، من بينها ١٤ مشروع قرار ومشروعا مقررين، وتم اعتمادها بتوافق الآراء.

ويرد التقرير الأول، المقدم في إطار البند ٨٢ من جدول الأعمال، المعنون ''آثار الإشعاع النووي''، في الوثيقة A/55/568. وقد درست اللجنة الرابعة هذا العام تقريرا مفصلا للجنة العلمية التابعة للأمم المتحدة المعنية بآثار الإشعاع الذري، يغطي أعمال هذه اللجنة خلال الدورات من الرابعة والأربعين حتى التاسعة والأربعين. ويجدر ملاحظة أن وفدين أعربا عن القلق الشديد حيال مضمون تقرير اللجنة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، واقترحا إدخال تعديلات على مشروع القرار المعروض على اللجنة الرابعة. وبعد مشاورات مكثفة بين الوفود المعنية أمكن التوصل إلى نص مشروع القرار الوارد في الفقرة ١١ من التقرير، والذي اعتمدته اللجنة الرابعة بتوافق الآراء. وفي مشروع القرار هذا، فإن الجمعية العامة، في جملة أمور، تلاحظ مع التقدير عمل اللجنة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري وإصدار تقريرها الوافي؛ وتؤيد نواياها وخططها للاستعراض العلمي وأنشطة التقييم التي ستضطلع بها في المستقبل؛ وتدعوها لمواصلة مشاوراتها مع العلماء والخبراء من الدول الأعضاء المهتمة بإعداد التقارير العلمية المستقبلية. وبالنيابة عن اللجنة الرابعة، أُوصِي بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا.

أما التقرير الثاني، المتعلق بالبند ٨٣ من جدول الأعمال، المعنون ''التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية''، فيرد في الوثيقة A/55/569.

وفي غضون مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، أحاطت اللجنة الرابعة علما باهتمام عدد من البلدان بأن تصبح أعضاء كاملي العضوية، في اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وهناك جانب هام آخر للمناقشات في اللجنة الرابعة يتعلق بكيفية ضمان تنفيذ التوصيات الواردة في القرار المعنون ''ألفية الفضاء: إعلان فيينا المعني بالفضاء والتنمية البشرية''، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية.

وأنشأت اللجنة، كجزء من عملها، فريق عمل مفتوح باب العضوية، برئاسة وفد شيلي، قام بصياغة مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢ من التقرير. وبعد العديد من الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية المكثفة بين الأطراف المهتمة، اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء. وينص المشروع، في جملة أمور أخرى، على الطلب من الأمين العام أن يبدأ في تنفيذ هذه التدابير والأنشطة المشار إليها في خطة العمل لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية، والتي تدخل في الوقت الحالي في نطاق برنامج عمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وكذلك لضمان التنفيذ الكامل للخطة مع الموارد اللازمة في عام ٢٠٠٢. وبالنيابة عن اللجنة الرابعة، أوصي بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع هذا القرار.

والتقرير الثالث، الصادر باعتباره الوثيقة A/55/570، يشير إلى البند ٨٤ من جدول الأعمال، المعنون ''وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى''. وقد أحاطت اللجنة الرابعة علما بأنه مضى أكثر من ٥٠ عاما على إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي هذا السياق، أقرت اللجنة بالمهمة الهامة التي تضطلع بها الوكالة منذ إنشائها لتحسين ظروف معيشة لاجئي فلسطين، وقد أكدت على انشغالها إزاء الوضع المالي الحرج الذي تعانيه الوكالة في الوقت الراهن، وقد اعتمدت اللجنة سبعة مشاريع قرارات بشأن مختلف جوانب ولاية الوكالة. وتَظهر مشاريع القرارات هذه في الفقرة ٢٢ من التقرير. وتوصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات هذه.

أما التقرير الرابع، والذي يشير إلى البند ٨٥ من جدول الأعمال، المعنون ''تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة''، فهو وارد في الوثيقة A/55/571. وقد درست اللجنة تقرير اللجنة الخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة والنهوض بها. وقد أعربت غالبية الوفود التي أخذت الكلمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال عن دعمها وتقديرها لأنشطة اللجنة الخاصة. غير أننا ينبغي أن نلاحظ أيضا أن عدة وفود، بما فيها وفد تكلم بالنيابة عن مجموعة من البلدان، أعربت عن قلقها إزاء طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة. وفي هذا الصدد، اعتمدت اللجنة خمسة مشاريع قرارات، ترد في الفقرة ٢٠ من التقرير. وتوصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات هذه.

ويتعلق التقرير الخامس، بالبند ٨٦ من جدول الأعمال، المعنون ''استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات''، ويظهر في الوثيقة A/55/572. وكانت اللجنة الرابعة قد تلقت ودرست تقرير نصف المدة الذي قدمه وكيل الأمين العام، السيد غينو من إدارة عمليات حفظ السلام بشأن تنفيذ الأمانة العامة للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وبالتوازي مع مناقشة هذا البند من جدول

الأعمال في اللجنة الرابعة وفي أعقابها، قام فريقها العامل في الدورة الاستثنائية للجنة المكرسة لعمليات حفظ السلام، بدراسة مكثفة لتقرير الإبراهيمي والوثائق المتصلة به. وقد أبلغت نتائج هذه الدراسة للجنة الرابعة، وانعكس ذلك في التقرير. وتوصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ١١ من هذا التقرير.

التقرير السادس مقدم في إطار البند ٨٧ المعنون ''المسائل المتصلة بالإعلام''، ويرد في الوثيقة A/55/573. وبعد الاستماع إلى بيان استهلالي شامل من وكيل الأمين العام، السيد هوغن من إدارة شؤون الإعلام، أكدت اللجنة على الدور المركزي للإعلام في نقل صورة قوية للأمم المتحدة والنهوض بفهم ملائم لعملها. وإلى جانب ذلك، وفي ضوء التطورات السريعة في ميدان تكنولوجيا المعلومات، أكدت اللجنة على الحاجة إلى استكشاف إمكانيات للتعاون في مجالات الإعلام والاتصالات حتى يمكن أن تتقاسم كل شعوب العالم فوائدها.

وبعد دراسة التقرير المقدم للجنة الرابعة من قبل اللجنة المعنية بالإعلام، اعتمدت اللجنة مشروعي قرارين ومشروع مقرر واحدا. ومن شأن الأخير، إذا ما اعتمدته الجمعية العامة، أن يزيد عضوية اللجنة المعنية بالإعلام ببلدين، وأن يفضي إلى تعيين أرمينيا والجماهيرية العربية الليبية عضوين جديدين. ويرد مشروعا القرارين في الفقرة ١٠ من التقرير، ويرد مشروع المقرر في الفقرة ١١. وإن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار توصي الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين ومشروع المقرر.

فيما يتعلق بالبنود بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة – البنود ١٨ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ١٢ و ٩١ من جدول الأعمال والتي درست معا – نظرت اللجنة الرابعة في درجة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأخذت بعين الاعتبار أن هذا العام يمثل نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وقد اعترفت بالإسهام الهام للأمم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار وأكدت من جديد التزامها بالاستمرار في اتخاذ التدابير اللازمة إيذانا بمقدم عالم خال من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، أعربت وفود عديدة عن تأييدها للحاجة إلى عقد دولي ثان للقضاء على الاستعمار، مراعاة لكون الأهداف المتوخاة للعقد الأول لم تتحقق بالكامل، كما انعكس في مشروع القرار الذي ستبت فيه الجمعية العامة بعد قليل.

وفيما يتعلق بهذه البنود، معروض على الجمعية العامة عدد من التقارير. والتقرير عن البند ٨٨ من جدول الأعمال، المعنون ''المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي'' يرد في الوثيقة A/55/574. ويظهر مشروع القرار بشأن هذا البند في الفقرة ٨ من التقرير، واللجنة الرابعة توصي الجمعية العامة باعتماده.

أما التقرير المتعلق بالبندين ٨٩ و ١٨ من جدول الأعمال، المعنونين ''الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي'' و ''تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة''، على التوالي، فيرد في الوثيقة A/55/575. وبموجب هذين البندين، اعتمدت اللجنة مشروع قرار ومشروع مقرر. واللجنة الرابعة توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار ومشروع المقرر المشار إليهما في الفقرتين ١١ و ١٢ من التقرير، على التوالي.

فيما يتعلق بالبندين ٩٠ و ١٢ من جدول الأعمال، المعنونين على التوالي ''تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة'' و ''تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي''، يرد تقرير اللجنة الرابعة في الوثيقة A/55/576.

وحول هاتين القضيتين، اعتمدت اللجنة مشروع قرار، يرد في الفقرة ٩ من التقرير، وتوصي الجمعية العامة باعتماده.

والتقرير المتعلق بالبند ٩١ المعنون ''التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي'' صدر بوصفه الوثيقة A/55/577.

وتتضمن الفقرة ٦ من تلك الوثيقة نص مشروع قرار اعتمدته اللجنة الرابعة، وتوصي اللجنة الجمعية العامة باعتماده.

ويظهر التقرير الصادر في إطار البند ١٨، المعنون ''تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة''، في الوثيقة A/55/578، التي تتضمن تقرير اللجنة الخاصة حول الحالة بالنسبة لتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بأقاليم معينة لا تشملها بنود أخرى من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، اعتمدت اللجنة خمسة مشاريع قرارات، بما فيها مشروع قرار شامل يغطي ١١ إقليما، ومشروع مقرر واحد. وترد مشاريع القرارات في الفقرة ٢٤ من التقرير. وتوصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات ومشروع المقرر.

وقبل أن أختتم كلمتي أود التشديد على المستوى المرتفع من التعاون السائد في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، والذي مكنها من تحقيق نتائج مرضية واستكمال عملها بشكل فعال وبنَّاء. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب، باسم مكتب اللجنة الرابعة، عن تقديرنا البالغ للوفود التي نسقت مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة. كذلك أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق الآراء وتقريب الخلافات أينما استحال التوصل إلى ذلك التوافق بين الأطراف المعنية. ولقد تم تقديم كل هذه الإسهامات بروح من التعاون السائد.

وسيكون إهمالا مني إذا لم أُشِد بالعمل الذي قام به رئيس اللجنة، السفير الأوغندي ماتيا مولومبا سيماكولا، الذي مكن اللجنة من النظر بتعمق في كل بنود جدول الأعمال التي أناطتها بها الجمعية العامة، بالرغم من القضايا واسعة النطاق والصعبة في العادة التي كان عليها معالجتها. وأسهم أيضا في نجاحنا نواب الرئيس – سفير أنتيغوا وبربودا السفير لويس، والسيدة بوليتش من كرواتيا، والسيد فاسالو من مالطة، والذين سَعِدت بالعمل معهم.

كذلك أود الإعراب عن تقديري للتعاون القدير الذي قدمه السيد محمد ستار، أمين اللجنة، والفريق الكفء من الأمانة العامة الذي كان يساعده. لقد ساعدوا جميعهم في تنظيم وضمان تنفيذ عمل اللجنة في مناخ من الود الصادق.

أتشرف برفع توصيات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار الواردة في التقارير التي أشرت إليها إلى الجمعية العامة للنظر فيها واعتمادها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن لم يكن هناك اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سوف أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار المطروحة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لذلك سوف تقتصر البيانات على تعليل التصويت.

وقد تم توضيح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار داخل اللجنة وتنعكس في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية وافقت في إطار الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ على أن

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إمّا في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة.“

أود كذلك أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وفق مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ البت في التوصيات الوارد في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سوف نشرع في اتخاذ القرارات بالطريقة ذاتها التي تم بها اتخاذ القرارات في لجنة المسائل السياسية، إلا إذا أُخطرت الأمانة العامة بعكس ذلك سلفا. ويعني هذا أننا سوف نجري تصويتات مسجلة على كل ما أجري حوله تصويت مسجل. كذلك أود أن نعتمد بدون تصويت التوصيات التي اعتمدت بدون تصويت في لجنة المسائل السياسية.

البند ٨٢ من جدول الأعمال

آثار الإشعاع الذري

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/568)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت لجنة المسائل السياسية باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢١/٥٥)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٣ من جدول الأعمال

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/570)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت لجنة المسائل السياسية الخاصة باعتماده في الفقرة ١٢ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢٢/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٤ من جدول الأعمال

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/579)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات السبعة التي أوصت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار باعتمادها في الفقرة ٢٢ من تقريرها.

سوف تتاح الفرصة للممثلين مرة أخرى، بعد الانتهاء من عمليات التصويت كافة، أن يعللوا تصويتاتهم.

نتناول أولا مشروع القرار الأول، المعنون ''مساعدة اللاجئين الفلسطينيين''.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل.

الممتنعون:

جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة) الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت القرار ٥٥/١٢٣).

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية كوريا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثاني المعنون ''الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى''. لقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الثاني دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (٥٥/١٢٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثالث عنوانه ''السكان النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها''.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة).

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٥/١٢٥)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار الرابع وعنوانه ''الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين''.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

إسرائيل.

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٦٠ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٥٥/١٢٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الخامس عنوانه ”عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى“.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتُمد مشروع القرار الخامس بأغلبية ١٥٧ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٥/١٢٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نأتي الآن إلى مشروع القرار السادس وعنوانه ”ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها“.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتمد مشروع القرار السادس بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٥/١٢٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار السابع وعنوانه " جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين".

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوت ديفوار، كرواتيا،

كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو.

اعتمد مشروع القرار السابع بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٥/١٢٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٨٤ من جدول الأعمال.

البند ٨٥ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/571)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات الخمسة التي أوصت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار باعتمادها في الفقرة ٢٠ من تقريرها. وبعد إجراء كل عمليات التصويت ستتاح الفرصة للممثلين مرة أخرى لتعليل تصويتاتهم.

ونبدأ أولا بمشروع القرار الأول المعنون ''أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة''.

طلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن،

بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غابون، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ٩١ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٦١ عضوا عن التصويت (القرار ٥٥/١٣٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثاني المعنون ''انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى''.

طلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور،

مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة).

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٥/١٣١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثالث المعنون ”المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل“.

طلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا،

موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

لا أحد.

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل ٤ أصوات (القرار ٥٥/١٣٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار الرابع المعنون ”الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس“.

طلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد،

الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل ٣ اصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٥٥/١٣٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الخامس المعنون ''الجولان السوري المحتل''.

طلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل.

الممتنعون:

جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار الخامس بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٥/١٣٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٦ من جدول الأعمال

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/572)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت باعتماده لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ١١ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. فهل لي أن تعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل الشيء نفسه؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٥/١٣٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٨٦ من جدول الأعمال.

البند ٨٧ من جدول الأعمال

المسائل المتصلة بالإعلام

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/573)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين ألف وباء اللذين أوصت بهما لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ١٠ من تقريرها، كما تبت في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ١١ من نفس التقرير.

نبدأ أولا بمشروع القرار ألف المعنون ''الإعلام في خدمة الإنسانية''. وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار ألف بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار ألف (القرار ٥٥/١٣٦ ألف)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وننتقل الآن إلى مشروع القرار باء المعنون ''سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الإعلامية''. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار باء بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل الشيء نفسه؟

اعتمد مشروع القرار باء (القرار ٥٥/١٣٦ باء).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر المعنون ''زيادة عدد أعضاء لجنة الإعلام'' وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع المقرر بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٨ من جدول الأعمال

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/574)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٨ من تقريرها.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغوي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

فرنسا، إسرائيل، ولايات ميكرونيزيا الاتحادية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٥/١٣٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٩ من جدول الأعمال والبند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/575)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ١١ من تقريرها، وتبت في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ١٢ من ذلك التقرير.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار المعنون ''الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الأخرى التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي''.لقد أبلغت بأنه لم يطلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٧ من مشروع القرار.

أطرح الآن مشروع القرار للتصويت. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، مالديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد،

الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

كرواتيا، فرنسا، جورجيا، ولايات ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل صوتين، وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٥/١٣٨).

بعد ذلك أبلغ وفد كرواتيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الموصى به في الفقرة ١٢ من التقرير، المعنون ''الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها''. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أندورا، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، اسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

قبرص، جورجيا، ولايات ميكرونيزيا (ويات - الموحدة)، ساموا، تونغا.

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ٤٧ صوتا، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال.

البند ٩٠ من جدول الأعمال والبند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيد الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/576)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٩ من تقريرها. ومشروع القرار المعنون: ''تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة''. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، الملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونغا، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة،

أوروغواي، فانواتو، فترويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

أندورا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الاتحادية، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغوسلافيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل لا شيء، مع امتناع ٥٠ عضوا عن التصويت (القرار ١٣٩/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ٩١ من جدول الأعمال

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تقرير لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/55/577)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٦ من تقريرها. ولقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب أيضا في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٤٠/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة (A/55/578)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الأربعة التي أوصت باعتمادها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٢٤ من تقريرها وفي مشروع مقرر أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ٢٥ من نفس التقرير.

وننتقل أولا إلى مشاريع القرارات الأربعة الواردة في الفقرة ٢٤ من التقرير.

مشروع القرار الأول المعنون ”مسألة الصحراء الغربية“.

اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الأول بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٥٥/١٤١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثاني المعنون ”مسألة كاليدونيا الجديدة“

وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الثاني بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٥٥/١٤٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثالث المعنون ”مسألة توكيلاو“.

اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الثالث بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار الثالث (٥٥/١٤٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الرابع معنون ”مسائل ساموا الأمريكية، وأنغيلا وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وغوام، ومونتسيرات، وبيتكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس، وجزر كايكوس، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة“.

اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار الرابع بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار الرابع (٥٥/١٤٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢٥ من التقرير.

اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع المقرر المعنون ”مسألة جبل طارق“، بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذو اللجنة؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٨ من جدول الأعمال.

وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في جميع تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروضة عليها.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مشاريع قرارات (A/55/23 (الجزء الثالث)؛ الفصل الثالث عشر، الجزء زاي، الفقرة ٧، والجزء حاء، الفقرة ٨؛ A/55/L.58)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروعي قرارين يردان في الجزء الثالث، الفصل الثالث عشر، الجزء زاي الفقرة ٧، والجزء حاء الفقرة ٨ من الوثيقة A55/23، وفي مشروع القرار A/55/L.58.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار المعنون ”نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار“، الوارد في الجزء الثالث، الفصل الثالث عشر، الجزء زاي، الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/55/23).

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

فرنسا، إسرائيل، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة).

اعتُمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (القرار ٥٥/١٤٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية بعد ذلك في مشروع القرار المعنون ''العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار'' ويرد في الجزء الثالث الفصل الثالث عشر، الجزء حاء، الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الخاصة.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين،

كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونغا، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولاياتلإ المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٣٠ عضوا عن التصويت (القرار ٥٥/١٤٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.58 المعنون ”تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة“.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

بلجيكا، كرواتيا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، إسرائيل، كازاخستان، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، هولندا، جمهورية كوريا، تركيا.

اعتُمد مشروع القرار *A/55/L.58* بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت (القرار ٥٥/١٤٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة، الذي يرغب في الكلام ممارسة لتعليل التصويت على مشاريع القرارات التي اعتمدت توا. واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق على أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد الدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أخذت الكلمة لتعليل تصويت المملكة المتحدة على القرار ٥٥/١٤٧ المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعب المستعمرة، والقرار ٥٥/١٤٥ المتعلق بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، والقرار ٥٥/١٤٦ المتعلق بالعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

لقد عارضنا جميع هذه القرارات، كما رأى أعضاء هذه الجمعية.

وفيما يتعلق بقرار تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لا تزال المملكة المتحدة ترى أن بعض عناصر هذا القرار غير مقبولة. وتشمل هذه العناصر، على سبيل المثال لا الحصر، الفقرة ١٢ من المنطوق، التي تدعو الدول القائمة بالإدارة إلى إزالة القواعد العسكرية المتبقية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذا الكلام مستمد من القرار المتعلق بالأنشطة العسكرية، وقد عارضناه أيضاً هذا العام.

أما فيما يتعلق بالقرار ٥٥/١٤٥، فما برحت المملكة المتحدة ترى أن الالتزام الذي يفرضه هذا النص على الأمانة العامة بأن تقوم بالدعاية للمسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار يشكل إهداراً بدون مبرر لموارد الأمم المتحدة الشحيحة. ومن ثم فإن هذا القرار غير مقبول.

وختاماً، لدى وفدي قليل من التعليقات على القرار المتعلق بالعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وقد قرأنا تقرير الأمين العام عن العقد الأول بإمعان، ولا نرى فيه دليلاً

يُذكر على أن الأنشطة التي اضطُلع بها خلال العقد تمخضت عن أية فوائد جمّة لمصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وعلى النقيض من ذلك لدينا اقتناع راسخ، بأن مصالح تلك الشعوب أجدر بأن تعزز عن طريق الحوار غير الرسمي الذي تجريه الدول القائمة بالإدارة مع لجنة الـ ٢٤، وهو يقع خارج الأنشطة التي يعطي هذا القرار ولاية بشأنها.

وهكذا فإن القلق يساورنا من حيث أن الأنشطة التي اضطُلع بها في العقد الأول لا تمثل كفاءة في استخدام موارد الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، لم تقدم بعد خطة عمل للعقد الثاني، ولا ندري لذلك ماهية الآثار التي قد تترتب عليه سواء بالنسبة لمعالجة قضايا إنهاء الاستعمار بصفة عامة أو بالنسبة للأقاليم التابعة للمملكة المتحدة بصفة خاصة.

ولا يسعنا أن نؤيد طلباً بتوفير الموارد لأنشطة لم يجر بعد تحديدها؛ كما أننا لن نؤيد طلباً لتجديد القيام بأنشطة لم تحقق الأهداف المنشودة منها في الماضي.

وبالرغم من تصويتنا المعارض لهذه القرارات، ما برح وفد المملكة المتحدة على التزامه المخلص بتعزيز الحوار غير الرسمي مع لجنة الـ ٢٤ خلال السنة المقبلة. ونتطلع إلى العمل بروح بنّاءة وتعاونية من أجل إحراز تقدم في إعداد برامج العمل في فرادى الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة، بهدف إخراجها من جدول أعمال اللجنة في نهاية المطاف.

وختاماً، أود بعد الإذن منكم يا سيدي الرئيس وتوفيراً لبعض الوقت أن أقول كلمات قليلة في معرض حق الرد على الملاحظات التي أبداها ممثل شيلي باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن السيادة على جزر فولكلاند، في إطار هذا البند من جدول الأعمال صباح اليوم، خلال الاحتفال بذكرى مرور أربعين عاماً على صدور إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وموقف المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة معروف جيداً. وقد تم توضيحه بشكل كامل منذ وقت ليس ببعيد في كلمتي التي ألقيتها في معرض حق الرد على البيان الذي أدلى به نائب وزير الشؤون الخارجية في الأرجنتين أمام الجمعية العامة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال؟

تقرّر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.